

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٥٤

الأربعاء، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ستور/السيدة يول	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بوبيا
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-23991 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وأوزبكستان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدّمي الإحاطتين التاليتين: السيدة ديورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة محبوبه سراج، المدافعة الأفغانية عن حقوق الإنسان والمديرة التنفيذية للمركز الأفغاني لتنمية مهارات المرأة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى ملاحظات الأمين العام، فضلا عن إحاطات مقدمة من الممثلة الخاصة ليونز والسفير تيرومورتى، الممثل الدائم للهند، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والسيدة سراج.

وقبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين اليوم، وإذ أشير إلى مذكرة مجلس الأمن الأخيرة التي قدمها الرئيس (S/2017/507) بشأن أساليب عمله، أود أن أشجع جميع المتكلمين، سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. كما أن المذكرة ٥٠٧ تشجع مقدمي الإحاطات على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. وبهذه الروح، نحث مقدمي الإحاطات أيضا على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية سبع إلى عشر دقائق. كما نشجع الجميع على ارتداء الكمامة في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء إلقاء الملاحظات.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): بعد ستة أشهر من استيلاء الطالبان على السلطة، أصبحت أفغانستان على حافة الهاوية. وبالنسبة للأفغان، أصبحت الحياة اليومية جحيما متجمدا. فهم في قبضة شتاء قاس آخر من الرياح العاتية والبرد والثلوج. وتتجمع العائلات في خيام مؤقتة تحت أغطية بلاستيكية - حتى أنها تحرق ممتلكاتها للتدفئة. والعيادات مكتظة وتعاني من نقص الموارد. وسيارات الإسعاف ومولدات الطاقة في المستشفيات تفرغ خزاناتها بسبب الارتفاع الجنوني لأسعار الوقود. والأفغان لا يطاردهم مرض فيروس كورونا فحسب، بل أيضا الأمراض الفتالة التي يمكن الوقاية منها، مثل الحصبة والإسهال وحتى شلل الأطفال. والتعليم والخدمات الاجتماعية على شفا الانهيار. فملايين الأطفال - ولا سيما الفتيات - خارج المدرسة، و ٧٠ في المائة من المدرسين لا يحصلون على رواتبهم. ويواجه أكثر من نصف جميع الأفغان مستويات قصوى من الجوع. ويواجه البلد أسوأ جفاف يشهده منذ عقدين من الزمن، مما يدفع ٩ ملايين شخص إلى الاقتراب من حدود المجاعة. ويعتمد أكثر من ٨٠ في المائة من السكان على مياه الشرب الملوثة، وتقوم بعض الأسر ببيع أطفالها لشراء الأغذية.

إن الاقتصاد الأفغاني يعاني من شتاء مرير. وهناك خطر من أن تتخفض العملة انخفاضاً متسارعا وأن يفقد البلد ٣٠ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي في غضون السنة. لقد تبخرت السيولة. وقد جمدت الجزاءات وانعدام الثقة من جانب النظام المصرفي العالمي ما يقرب من ٩ مليارات دولار من أصول المصرف المركزي. والأنظمة الحيوية تنقر إلى الأموال اللازمة. ويؤدي نقص السيولة - ولا سيما بالعملة المحلية - إلى الحد من القدرة على الوصول إلى الأفغان المحتاجين.

ومع تدهور الاقتصاد، بدأت حقوق الإنسان تفقد مكانتها أيضا. ومرة أخرى، يجري منع النساء والفتيات من دخول المكاتب وغرف دراسة. لقد فقدوا بلدهم بين عشية وضحاها - إذ تلاشت سنوات من التقدم المطرد بلمح البصر. ويساورني قلق عميق إزاء التقارير مؤخرا عن الاعتقالات التعسفية والاختطافات للناشطات. وأناشد بشدة الإفراج عنهن.

تغطي المعاملات اللازمة لجميع الأنشطة الإنسانية. وعلينا أن نعطي المؤسسات المالية والشركاء التجاريين ضمانا قانونيا بأنهم يستطيعون العمل مع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية دون خوف من خرق الجزاءات.

كما أن الوقوف إلى جانب شعب أفغانستان يتضمن دورا قويا للأمم المتحدة. ويشمل ذلك إطار الأمم المتحدة للمشاركة الموحدة خلال المرحلة الانتقالية في أفغانستان، الذي يجري إطلاقه اليوم - وهو خطة لتوسيع نطاق الدعم الإنساني والإنمائي للشعب الأفغاني وتسريعه، مع الحفاظ على الخدمات والنظم الأساسية وتعزيزها طوال هذه الفترة الانتقالية الحرجة. ويتضمن توصيات بشأن ولاية جديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم الأمن والتقدم وحقوق الإنسان، وهي ترد في تقرير المقبل. وأحث مجلس الأمن على النظر في هذه التوصيات مع دخول ذلك البلد فصلا جديدا في تاريخه.

ثانيا - وترتبط هذه النقطة ارتباطا قويا بالأولى - نحن بحاجة إلى تحريك اقتصاد أفغانستان من خلال زيادة السيولة. يجب أن ننشئ الاقتصاد من حافة الهاوية. وهذا يعني إيجاد سبل لتحرير احتياطات العملة المجمدة وإعادة إشراك البنك المركزي الأفغاني، وهذا يعني استكشاف سبل أخرى لضخ السيولة بسرعة في الاقتصاد. وقد حول الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان التابع للبنك الدولي ٢٨٠ مليون دولار إلى اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في الشهر الماضي. ونحن بحاجة إلى تحرير الـ ١,٢ مليار دولار المتبقية على وجه السرعة لمساعدة شعب أفغانستان على البقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء.

وعامل الوقت عامل جوهري. وبدون اتخاذ إجراء، ستفقد الأرواح وينمو اليأس والتطرف. وقد يؤدي انهيار الاقتصاد الأفغاني إلى نزوح جماعي للأشخاص الفارين من البلد. وفريقنا في أفغانستان على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء وغيرها لإنشاء نظم تخضع للمساءلة لضمان ذهاب الأموال إلى الأفغانين الأكثر احتياجا وعدم تحويل وجهتها.

ثالثا، حان الوقت الآن لكي توسع حركة طالبان الفرص والأمن لشعبها وأن تظهر التزاما حقيقيا بأن تكون جزءا من المجتمع العالمي. إن نافذة بناء الثقة مفتوحة، ولكن يجب كسب هذه الثقة.

وفي الوقت نفسه، يظل الإرهاب تهديدا مستمرا، ليس لأمن أفغانستان نفسها فحسب، بل للعالم بأسره.

وعندما يتعلق الأمر بحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، فإن الحالة في أفغانستان هي أسوأ ما يمكن أن تكون إليه. ولهذا السبب أطلقنا نداء قبل أسبوعين - وهو أكبر نداء في تاريخ الأمم المتحدة لبلد واحد، أكثر من ٤,٤ مليارات دولار لهذا العام. ونكثف الدعم المنفذ للحياة حول الصحة والمأوى والتغذية والحماية والتعليم في حالات الطوارئ، فضلا عن التحويلات النقدية لمساعدة الأسر على تغطية نفقاتها. وفي العام الماضي، وصلت الأمم المتحدة وشركاؤها إلى ١٨ مليون شخص في جميع أنحاء البلد. وتعمل فرقنا بقدرة أكبر على الوصول إلى المزيد من الناس هذا العام، والحفاظ على نُظم الغذاء والصحة والتعليم في البلد من الانهيار.

ويتضمن النداء أيضا دعما حيويا للبلدان المضيفة للاجئين. ولن أنسى أبدا سخاء بلدان مثل باكستان وإيران، اللتين استضافتا لعقود ملايين الأفغان المحتاجين. وفي هذه المرحلة، نحن بحاجة إلى أن يدير المجتمع الدولي ومجلس الأمن عجلة أنشطة التقدم، وأن يوفرنا الموارد، وأن يمنعا أفغانستان من الانهيار أكثر من ذلك.

أولا، وعلى وجه السرعة، نحن بحاجة إلى توسيع نطاق عمليتنا الإنسانية لإنقاذ الأرواح. وهذا يتجاوز بكثير ندائنا الإنساني نفسه. ويتعين علينا أن نعلق القواعد والشروط التي لا تقيد اقتصاد أفغانستان فحسب، بل أيضا عمليتنا المنقذة للحياة. وفي هذه اللحظة التي نقوم بها الحاجة إلى أقصى حد، يجب استعراض هذه القواعد بجدية. ويجب السماح للتمويل الدولي بدفع مرتبات العاملين في القطاع العام. فمن الجراحين والممرضين، إلى المعلمين والعاملين في مجال الصرف الصحي والكهربائيين - كلهم حيويون للحفاظ على تشغيل النظم، وهم حاسمون لمستقبل أفغانستان. يجب أن نعطيهم سببا للبقاء في البلد.

وأرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي ينص على الإعفاء لأغراض إنسانية من نظام الجزاءات الذي تفرضه الأمم المتحدة على أفغانستان. وأكرر دعوتي إلى إصدار تراخيص عامة

تسير نحو مستقبل محفوف بالمخاطر. وينبغي، كضرورة أخلاقية - وعملية - إبقاء جميع الأبواب مفتوحة أمام النساء والفتيات في المدارس وفي أماكن العمل وفي قاعات العدالة وفي جميع جوانب الحياة العامة. إن الفرص لبداية جديدة نادرة. ونحث حركة طالبان على اغتنام هذه اللحظة وكسب الثقة الدولية وحسن النية من خلال الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية التي تخص كل فتاة وامرأة والتمسك بها.

وفي خضم الشتاء الأفغاني البارد، يمكن أن يبدو التجديد والأمل بعيدين. وعلى مدى عقود - بل قرون - استخدمت أفغانستان بشكل غير عادل كمنصة للأجندات السياسية، والميزة الجغرافية السياسية، والهيمنة الأيديولوجية، والنزاعات الوحشية، والإرهاب. وانطلاقاً من المسؤولية الأخلاقية وتحقيقاً للأمن والازدهار إقليمياً وعالمياً، لا يمكننا التخلي عن شعب أفغانستان. إنهم بحاجة إلى السلام. إنهم بحاجة إلى الأمل. إنهم بحاجة إلى المساعدة. وهم بحاجة إليها الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلاكية القيمة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ليونز.

السيدة ليونز (تكلمت بالإنكليزية): إن مشاركتكم، سيدي رئيس الوزراء، فضلاً عن الأمين العام وأعضاء المجلس وزملائكم في هذه المناقشة، تدل على الأهمية المستمرة التي يوليها المجتمع الدولي لأفغانستان بالنسبة، وكذلك شواغلنا المتزايدة جميعاً بشأن مستقبل البلد. إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا مع صديقتي السيدة محبوبية سراج وأن أستمع إلى رسالتها الهامة باسم المجتمع المدني.

عندما سقطت كابول في أيدي قوات طالبان في آب/أغسطس، تعهدت الأمم المتحدة بالبقاء والوفاء بالتزاماتها لدعم الشعب الأفغاني في وقت الأزمة الإنسانية وعدم اليقين السياسي. وتمثل التركيز الرئيسي لعملنا، بمساعدة سخية من المانحين، في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتردية قدر الإمكان في مواجهة هذا الشتاء الصعب. وبالإضافة إلى ما قاله الأمين العام للتو في هذا الصدد، أود أن أبدأ بعرض تقرير عما استطعنا تحقيقه.

وفي أفغانستان، تعمل المنظمات الأفغانيات والدوليات في مجال تقديم المعونة بجد لتنفيذ المشاريع ودعم البرامج وحتى قيادة العمليات القطرية في جميع أنحاء البلد. وهن يحدثن تغييراً إيجابياً على أرض الواقع - مما يدل بوضوح على المساهمة التي يمكن للمرأة أن تقدمها عندما تتاح لها الفرصة للقيام بذلك. إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون قيود إلى جميع مناطق البلد أمر حيوي. وفي الوقت نفسه، يجب بذل كل جهد ممكن لبناء مؤسسات حكومية شاملة للجميع يشعر جميع الأفغان بأنهم ممثلون فيها.

كما أن تعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب أمر بالغ الأهمية. لقد ظل البلد لفترة طويلة جداً مرتعاً خصباً للجماعات الإرهابية. وإذا لم نتصرف ونساعد الأفغان على الصمود في هذه العاصفة، فإن المنطقة والعالم سيدفعان ثمننا باهظاً. وستزيد تدفقات المخدرات غير المشروعة والشبكات الإجرامية والإرهابية. وبدون الغذاء، وبدون وظائف، وبدون حماية حقوق الأفغان، سنرى المزيد منهم يفرون من ديارهم بحثاً عن حياة أفضل.

وأحث حركة طالبان على العمل عن كثب مع المجتمع الدولي ومجلس الأمن لقمع التهديد الإرهابي العالمي في أفغانستان وبناء مؤسسات تعزز الأمن. ويجب أن نمنع توسع جميع المنظمات الإرهابية في البلد. ومثلما أناشد المجتمع الدولي أن يكتف دعمه لشعب أفغانستان، فإنني أوجه نداء ملحا بنفس القدر إلى قيادة حركة طالبان للاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية التي يتقاسمها كل شخص وحمايتها.

إن أفغانستان مستقرة ومزدهرة وسلمية هي أفغانستان شاملة للجميع - أفغانستان حيث يمكن لجميع الناس أن يسهموا في مستقبلها. ويجب أن يشمل ذلك حقوق النساء والفتيات، اللائي يحرمن مرة أخرى من حقوقهن في التعليم والعمل والمساواة في العدالة. وهذه مأساة للنساء والفتيات اللواتي نشأن معتقدات أن أي حلم كان في متناول اليد ويشاهد الآن تلك الأحلام تتحطم بلا حول ولا قوة. ولكنها أيضاً إهدار جماعي للمواهب والمهارات التي تحتاج إليها أفغانستان وهي

في تسهيل أنشطتنا الإنسانية. ويسرني أيضا أن أعلن أننا أطلقنا بعد ظهر اليوم في كابول إطار المشاركة الانتقالية للأمم المتحدة الموحدة في أفغانستان، الذي نسعى للحصول على مبلغ إضافي قدره ٣,٦ مليار دولار لتمويله. وبذلك يصل إجمالي الطلب لعام ٢٠٢٢ إلى ٨ مليارات دولار. وتستحدث تلك الاستراتيجية الشاملة على نطاق المنظومة دعامة أساسية للاحتياجات الإنسانية من شأنها أن توفر الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم فضلا عن توفير الصيانة للبنية التحتية المجتمعية وتعزيز سبل العيش والتماسك الاجتماعي مع التركيز بشكل خاص على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات. وتهدف تلك الاستثمارات إلى منع مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية وتحقيق مستوى كاف من الاستقرار الاقتصادي لعكس اتجاه الزيادة المطردة في معدلات الفقر التي شهدناها مع ضمان عدم تحويل أموال المانحين البالغة الأهمية أو إساءة استخدامها. ولكننا نعلم ونفهم تردد المانحين في إظهار المزيد من المرونة حتى تكون لديهم فكرة أفضل عن نوع الحكومة التي تعترف إدارة الحكم الواقع تشكيلها. لقد تردد الكثير من المانحين في الخريف الماضي في المشاركة بطرق قد تساعد سلطات الأمر الواقع على تعزيز إدارتها أو يبدو أنها تضيي الشرعية على نظامها القائم. وقد تم التغلب على ذلك التردد مؤقتا لمساعدة الشعب الأفغاني الذي كان يعاني من أزمة إنسانية كبيرة وبواجه شتاء قاسيا. ولكن من الواضح أن المانحين الذين يواجهون المسألة في دوائرهم الانتخابية المحلية ما زالوا غير راضين عن التقدم السياسي في أفغانستان ويراقبون عن كثب حتى تكون هناك إشارات أكثر تشجيعا.

لذلك نأمل أن نرى في الأشهر القليلة القادمة إجراءات واضحة وليس مجرد إعلانات لتدل على التزام حركة طالبان بمسار للتعاون مع المجتمع الدولي في المستقبل. وأعني بالمسار سلسلة من الالتزامات الواضحة والمفهومة بصورة متبادلة وأن تعطى الأولوية لحقوق الإنسان بحيث يؤدي إلى انضمام أفغانستان مرة أخرى إلى المجتمع الدولي من خلال ضمان الحصول على الشرعية المحلية التي تتماشى مع تاريخ أفغانستان الحديث وتطلعات سكانها وطابعها المتعدد الأعراق وهويتها الإسلامية التقليدية.

بحلول نهاية عام ٢٠٢١، كما أشار الأمين العام، حصل ما يقرب من ١٨ مليون شخص على المساعدة المنقذة للحياة بما في ذلك حصول ١٠ ملايين شخص على المساعدة الغذائية وحصول ١,٥ مليون شخص على الرعاية الصحية. وذلك بالمقارنة مع تقديم المساعدة إلى ١١ مليون شخص خلال عام ٢٠٢٠، عندما دفعت ظروف الجفاف المستمرة وجائحة مرض فيروس كورونا الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى تجاوز أهداف تخطيطها الأولية. وفي العام الماضي قُدم الدعم لأكثر من ٢ ٠٠٠ مرفق للصحة الأولية والثانوية في جميع المقاطعات من خلال المساعدات الإنسانية بما في ذلك ٤٥٠ طنا من الإمدادات الصحية المستوردة المنقذة للحياة. وقد أمكن توسيع نطاق تقديم المساعدة جزئيا بسبب تحسن الحالة الأمنية بعد ١٥ آب/أغسطس. وتمكنت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الوصول إلى أجزاء من البلد لم يكن من الممكن الوصول إليها لسنوات.

ومن الواضح مما ذكر أنفا ما تمكنا من إنجازه، بيد أن الاحتياجات الإنسانية ما تزال ملحة كما نعلم جميعا. ويجب الآن استكمال ما يقدر بمبلغ المليار دولار الذي طلبناه في العام الماضي بمبلغ ٤,٤ بليون دولار من المساعدات الإنسانية الإضافية لعام ٢٠٢٢ لمعالجة الأزمة الإنسانية على النحو المبين في ندائنا الأخير. ولكي نضع هذا الأمر في منظوره الصحيح فإن هذا يعادل تقريبا المبلغ الذي أنفقه المانحون على الميزانية التشغيلية الكاملة لحكومة أفغانستان خلال سنة معينة، وهو أمر لا يمكن تحمله على المدى الطويل. لذلك ما برحنا ندعو بشكل متزامن إلى تخفيف الجزاءات التي تحول دون تقديم الخدمات الأساسية بصورة كاملة وما تزال تسبب الضرر لاقتصاد السيولة. وبسبب أزمة السيولة وعدم قدرة البنوك على تسيير أعمالها ما زلنا نواجه حالة استثنائية يملك فيها الناس المال في البنك ولكنهم لا يستطيعون الحصول عليها بصورة كاملة لإطعام أسرهم أو تسيير أعمالهم.

لقد وقر اعتماد القرار بشأن الإعفاء لأسباب إنسانية ٢٦١٥ (٢٠٢١) وإصدار الولايات المتحدة تراخيص عامة جديدة في كانون الأول/ديسمبر الماضي بعض الضمانات التي نرحب بها والتي ساعدت

يشير إلى أن توطيد سلطة الحكومة قد يؤدي إلى السيطرة على السكان بالخوف أكثر منه بفهم احتياجاتهم والاستجابة لها.

يعيش الأفغان الآن في ظل مخاوف مختلفة - لا تقل واقعية - عن تلك التي واجهوها خلال عقود من الحرب. وعلى الرغم من الإعلانات عن صدور عفو عام عن أولئك الذين عملوا في الحكومة السابقة أو دافعوا عنها، فإننا ما زلنا نتلقى ادعاءات موثوقة بوقوع عمليات قتل واختفاء قسري وغير ذلك من الانتهاكات التي لا يتصدى لها القضاء. وبالإضافة إلى ذلك، نشهد عدداً متزايداً من حالات احتجاز المعارضين السياسيين وممثلي المجتمع المدني وأولئك الذين يعبرون عن اختلافهم في الرأي.

ونلاحظ أيضاً الانكماش المتزايد في الحيز الإعلامي، الذي يعزى جزئياً إلى أسباب اقتصادية ولكن أيضاً إلى ضغوط من سلطات الأمر الواقع لتقديم تقارير بطرق لا تنتقدها. ولا بد لي من أن أؤكد للمجلس أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء مصير العديد من الناشطات اللواتي اختُطفن من منازلهن واختفين. لا ينبغي للأفغان أن يعيشوا في خوف من سماع طرق على بابهم في الليل، ولا ينبغي ترك أي أسرة تتساءل عن مكان ومصير أحبائها. وتتعامل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع سلطات الأمر الواقع بشأن هذا الأمر وغيره من الحوادث، وتحثها على التحقيق في هذه الحالات وتقديم معلومات واضحة ومحاسبة مرتكبيها. وسواصل القيام بذلك، وأتوقع أن تؤدي اتصالاتنا القوية مع سلطات الأمر الواقع إلى نتائج في ذلك المجال.

فكيف يمكن لطالبان أن تظهر التزاماً أوضح بطريق الحكم القائم على الثقة لا على الخوف إذا كان ذلك هو بالفعل الطريق الذي يختارون أن يسلكوه؟

أولاً، لقد حان الوقت لكي يبدأوا حواراً أوسع نطاقاً بشأن عملية للمصالحة الوطنية. وسيدعم المجتمع الدولي بالطبع هذه العملية، ولكن يجب أن يبدأها الأفغان وأن يصيغوها بالكامل داخل البلد وخارجه. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يُنظر إلى استيعاب الجميع على أنه مطلب خارجي، بل على أنه مصدر طويل الأمد ومطلوب للشرعية الداخلية في بلد متنوع بهذه الصورة وله أهمية حاسمة تماماً لتحقيق

لقد اتخذت سلطات الأمر الواقع بعض الخطوات لتعمل بفعالية أكبر كحكومة، بما في ذلك الاتفاق على ميزانية ممولة بالكامل من إيراداتها الخاصة، ودفع مرتبات الموظفين الحكوميين والحد من الفساد وجمع الإيرادات والإدارة الناجحة لأزمة تخفيض قيمة العملة في نهاية العام الماضي، فضلاً عن الجهود الرامية إلى إشراك القطاع الخاص. كما أتاح المؤتمر الاقتصادي المنظم تنظيمًا جيدًا الذي استضافته الأسبوع الماضي فرصة لعرض رؤيتها الاقتصادية لتحقيق الاكتفاء الذاتي على أساس تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص.

بيد أننا نعلم جميعاً أن تحقيق ذلك يتطلب أن يضع القطاع الخاص حداً لعدم اليقين مع توفير بيئة سياساتية مستقرة وإطار موثوق لسيادة القانون وسكان متعلمين إذا ما أردنا له أن ينجح حقاً.

وفيما يتعلق بالإدماج السياسي ظهرت بعض الدلائل على إجراء مشاورات موسعة مع الجهات الفاعلة السياسية وعناصر من المجتمع المدني حيث اجتمع كبار مسؤولي طالبان بتمثلي الأقليات العرقية. ولكن لم تظهر حتى الآن أي نتائج ملموسة من حيث زيادة الإدماج العرقي في هياكل الحكم. واجتمع وزير الخارجية بحكم الأمر الواقع مع بعض القادة السياسيين السابقين في طهران في وقت سابق من هذا الشهر. وعُقد أيضاً اجتماع خلال الأيام القليلة الماضية في أوسلو بين وفد رفيع المستوى من طالبان وجهات فاعلة من المجتمع المدني الأفغاني، بما في ذلك صديقتي السيدة سراج، من داخل البلد وخارجه. ويشدد بيانهما المشترك على أن "التقاهم والتعاون المشترك هما الحل الوحيد لجميع مشاكل أفغانستان".

من الجدير بالذكر أن وفد طالبان قد أشاد على نطاق واسع بالبيان. والآن يجب عليهم التصرف على ذلك الأساس.

وأود أيضاً أن أتوجه إليكم بالشكر، السيد رئيس الوزراء، وفريقكم القادر جدا على تلك المبادرة في الوقت المناسب والتي نفهم جميعاً أنها لم تكن تعني الشرعية بل تهدف إلى المضي قدماً بالحوار الشامل. وقد نجحت في القيام بذلك.

ومن ناحية أخرى، هناك أدلة دامغة هنا على أرض الواقع على وجود بيئة ناشئة من التخويف وتدهور في احترام حقوق الإنسان. وهذا

للتعاون المحتمل بين المجتمع الدولي وسلطات الأمر الواقع. وثمة ما يُسوّغ إجراء محادثات جديدة وحوار جديد حول هذا الأمر.

وأود أن أخصص لحظة لتسليط الضوء على النهج الحذر ولكن البناء الذي اتخذته بلدان المنطقة تجاه أفغانستان منذ آب/أغسطس الماضي. لقد عُقدت اجتماعات عديدة بأشكال مختلفة، على النحو المفصل في تقرير الأمين العام (S/2021/759). وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الاجتماع الاستثنائي الأخير لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي استضافته باكستان في كانون الأول/ديسمبر. ووافقت منظمة التعاون الإسلامي على إنشاء صندوق استئماني إنساني لأفغانستان وعينت مبعوثاً خاصاً. ونرحب بزيادة مشاركة منظمة التعاون الإسلامي كشريك موضوعي حقا ونتطلع إلى مشاركتها معنا ومع سلطات الأمر الواقع بشأن الشمولية وحقوق الإنسان وتعليم الفتيات ومجموعة واسعة من القضايا المشتركة. ويسعدني أن أبلغ المجلس بأنني قد عقدت اجتماعاً مثمراً للغاية مع المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أفغانستان، السفير طارق علي بخيت، وأننا نعد معاً جدول أعمال شاملاً للتعاون.

ويعني التزام الأمم المتحدة في آب/أغسطس بالبقاء وإنجاز العمل أننا في وضع جيد الآن لمواصلة دعم الشعب الأفغاني، والعمل كجهة تمكين للآخرين الذين هم على استعداد لتقديم دعم إضافي والعمل كجسر مع سلطات الأمر الواقع بشأن المضي قدماً. وكما أشار الأمين العام للتو، فإنه على وشك تقديم توصيات بشأن بعثة سياسية في أفغانستان في المستقبل. وتستند تلك التوصيات إلى توافق مفترض في الآراء على أنه ليس من مصلحة أحد أن يرى انهياراً للدولة الحالية في أفغانستان، ولكن أيضاً على أن استمرار التعامل مع حركة الطالبان يمكن أن يؤدي إلى إحراز تقدم على طريق تفاوضي يحقق المرجو لشعب أفغانستان والمنطقة وبقية العالم. سيكون اختبار هذه الفرضية مهماً في الأشهر المقبلة.

وأشكر المجلس مرة أخرى على هذه الفرصة. إن المناقشة التي جرت اليوم والمستوى الرفيع للمشاركين فيها يبينان لشعب أفغانستان

الاستقرار المستمر. لقد انتهت الحرب في الوقت الراهن، ولكن السلام لم يوطّد بعد. إن الاستقرار النسبي الحالي يتركز في نواح كثيرة منه على فتور الهمّة بعد النزاع وعلى المجتمعات المحلية والأفراد الذين يركزون على مجرد البقاء على قيد الحياة. ومن ثم فإن ذلك السلام وذلك الاستقرار هُشَان ويمكن أن ينهار إذا لم تُتخذ تدابير للحكم بطريقة تبني الثقة والمساءلة وتركز على الاحتياجات الحقيقية للشعب، بما في ذلك الحاجة إلى المشاركة في حكومة للشعب والحق في ذلك.

ثانياً، هناك مسألة تعليم البنات البالغة الأهمية. ونرحب بالتصريحات الأخيرة التي أدلى بها قادة سلطات الأمر الواقع بأن الفتيات من جميع الأعمار سيتعلمن في جميع أنحاء البلد. وقد أعلن بعض المانحين الدوليين استعدادهم لدفع حوافز مالية للمدرسين الأفغان لشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، ولكن من المرجح أن تحدد الحوافز المستقبلية بما إذا كانت سلطات الأمر الواقع ستفي بالتزاماتها المعلنة. ويسعدني أن أبلغكم بأن اليونيسف ووزارة التعليم تعقدان جولات مكثفة بشأن الاستعدادات التقنية لفتح مدارس لجميع الفتيات والفتيات الأفغان في آذار/مارس. وتواصل البعثة أيضاً الاجتماع مع سلطات الأمر الواقع فيما يتعلق بالتعليم العالي، وهو قطاع حيوي كثيراً ما يتم تجاهله وكان نشطاً بشكل خاص في السنوات العشرين الماضية ولكنه دُمّر بسبب الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

ثالثاً، يجب أن تكون هناك إجراءات أكثر جدوى وراء وعد حركة الطالبان باحتواء الجماعات الإرهابية في أفغانستان. منذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.8908)، يبدو أن سلطات الأمر الواقع حاولت تقييد قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على تنفيذ هجمات كبيرة، ومع ذلك لا تزال الهجمات الصغيرة تنفذ، لا سيما ضد الأقليات الدينية. ولا يزال وجود العديد من الجماعات الإرهابية في أفغانستان يشكل شاغلاً دولياً واسعاً، وإقليمياً بصفة خاصة. ولا يزال يتعين إثبات رغبة سلطات الأمر الواقع في مواجهة هذا التهديد في جميع المناطق بشكل مقنع. ولكن في الوقت نفسه، هناك حاجة إلى قدر معين من الواقعية فيما يتعلق بقدرتها على القيام بذلك. ونظراً للاهتمام المشترك بالتصدي لهذا التهديد، وإذا أمكن إرساء الثقة الكافية، يمكن أن يكون ذلك مجاًلاً

والحكومة الأفغانية، والذي كان الغرض منه كذلك أن يقضي إلى إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان. وعلى الرغم من أن أحداث آب/أغسطس ٢٠٢١ أوجدت بالفعل حالة جديدة، فإن الحاجة إلى السلام والاستقرار في أفغانستان تظل هدفا رئيسيا لهذه اللجنة.

وفي محاولة لدعم هذا الهدف، وسعت لجنة القرار ١٩٨٨ مرة أخرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ نطاق الاستثناء من حظر السفر لمدة ثلاثة أشهر ليشمل ١٤ عضوا من أعضاء طالبان المدرجين في القائمة حتى يتمكنوا من مواصلة حضور المحادثات من أجل تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وسيستمر الاستثناء من الحظر حتى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٢ وتزامن معه قرار، بهذه المناسبة، بمنح استثناء محدود من تدابير تجميد الأصول لتمويل الاستثناء من حظر السفر. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن البلد الذي يستضيف محادثات السلام والاستقرار سيكون مطالبا بتقديم تقرير إلى اللجنة في غضون ٣٠ يوما من تاريخ السفر.

وتؤيد اللجنة تأييدا تاما الاستثناء من حظر السفر لأعضاء طالبان المدرجة أسماؤهم في القائمة لحضور المحادثات التي تصب في مصلحة تعزيز آفاق السلام والاستقرار في أفغانستان. ومع ذلك، أود أن أذكر الدول الأعضاء بأن الاستثناء من حظر السفر إنما هو لهذا الغرض ولهذا الغرض فحسب.

ويتوافق مع الحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات لتعزيز السلام والاستقرار أيضا الحاجة إلى مواصلة الإبلاغ عن أنشطة طالبان والأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة نظام الجزاءات لعام ١٩٨٨ من أجل ضمان الامتثال لتدابير الجزاءات. وتيسيرا لذلك، مدد القرار ٢٦١١ (٢٠٢١)، المتخذ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، ولاية فريق الرصد المعني بحركة طالبان لمدة سنة أخرى حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

وأود أن أبرز للدول الأعضاء أن فريق الرصد سيعتمد بشكل أكبر في عام ٢٠٢٢ على المعلومات المقدمة إليه من خارج أفغانستان. ولذلك، أحث جميع المسؤولين في الدول الأعضاء، بمن فيهم أجهزة

أن محنته لا يجري تجاهلها. وهي تبرهن على أملنا الصادق في أن الفرصة التي تتيحها النهاية الحالية للنزاع يمكن أن تنتقل إلى سلام يحفظ الكرامة ويتسم بالمسؤولية وسوف يتحقق ذلك. والواقع أننا نتطلع إلى مداولات المجلس بشأن مستقبل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الأسابيع المقبلة، ونحن نثق في دعمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ليونز على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن للسفير تيروموتي.

السيد تيروموتي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، وهو ما يسعدني القيام به وفقاً للفقرة ٥٦ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥). كما أعرب عن شكري للممثلة الخاصة للأمين العام ديبورا ليونز وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمهما لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ومساعدتهما المستمرة لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. وأود أيضا أن أشكر فريق الرصد والأمانة العامة على مساعدتهما وجهودهما خلال السنة الماضية دعما لعمل هذه اللجنة فيما يتعلق بالأحداث في أفغانستان.

كما يعلم أعضاء المجلس، شهد النصف الأخير من عام ٢٠٢١ تغييرات خطيرة في أفغانستان مع استيلاء حركة طالبان على كابول في آب/أغسطس والانهيار المتزامن لحكومة أفغانستان والأزمة الإنسانية التي أعقبت ذلك، فضلا عن القلق إزاء تآكل حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وقد وقعت هذه الأحداث بوتيرة لم يتصورها أو يتوقعها سوى القليلين. ونظرا للوضع المتقلب في أفغانستان والمفاوضات التي أدت إلى اتخاذ القرارين ٢٦١١ (٢٠٢١) و ٢٦١٥ (٢٠٢١)، أُرُجئت هذه الإحاطة التي تُقدم إلى مجلس الأمن، وفقا للفقرة ٥٦ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، حتى الآن.

ولذلك، أود أن أبدأ هذه الإحاطة بشأن أعمال وأنشطة لجنة القرار ١٩٨٨ وفريق الرصد بالتذكير بأن الهدف الرئيسي لنظام الجزاءات هو، في نهاية المطاف، تيسير الظروف التي تشجع الحوار بين طالبان

وأشار فريق الرصد في تقريره الأخير لعام ٢٠٢١ إلى أن الروابط بين طالبان، ولا سيما من خلال شبكة حقاني، والقاعدة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب لا تزال وثيقة وتقوم على التوافق الأيديولوجي وما نسجه الكفاح المشترك من وشائج بين المنتمين لتلك الجماعات وزواج بعضهم من بعض. ولا يزال استمرار وجود تنظيم داعش وأنشطته في أفغانستان مسألة تثير قلقنا. فقد أصبحت الهجمات الإرهابية أعمالاً خسية تستخدمها هذه المنظمة الإرهابية لإظهار قوتها ونفوذها في البلد وخارجه.

أخيراً، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء والهيئات الدولية التي قدمت الدعم للجنة القرار ١٩٨٨ وفريق الرصد بطريقة مرنة وملائمة خلال جائحة مرض فيروس كورونا وما صاحبها من قيود على السفر إلى الخارج وترتيبات الاجتماعات. وفي هذا الوقت الحرج بالنسبة لأفغانستان، تتطلع لجنة القرار ١٩٨٨، تحت رئاستي لها في عام ٢٠٢٢، إلى مواصلة العمل الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومع دول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير تيرومورتى على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سراج.

السيدة سراج (تكلمت بالإنكليزية): اسمي محبوبة سراج. وأنا ناشطة أفغانية أمريكية في مجال حقوق المرأة أعيش في أفغانستان منذ عام ٢٠٠٣. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ناضل شعب أفغانستان - ولا سيما النساء والفتيات - من أجل المساواة وحقوق الإنسان والحوكمة الشاملة للجميع والسلام في بلدنا. غير أن تسرع المجتمع الدولي في الخروج من أفغانستان في آب/أغسطس الماضي قد قوض ما حققناه من إنجازات وبدد آمالنا في إقامة دولة ديمقراطية. إن حركة طالبان تتحكم مرة أخرى في حقوقنا وتقتضي عليها بصورة يومية. وقد نزح مئات الآلاف من الأفغان إلى بلدان في جميع أنحاء العالم. واليوم، في أفغانستان، يجري محو النساء حرفياً من الحياة العامة، وصولاً إلى قطع رؤوس تماثيل عرض الملابس النسائية في واجهات المتاجر.

الاستخبارات والأمن، على احترام مرفقات القرارات، بما في ذلك القرار ٢٦١١ (٢٠٢١)، للتشاور بسرية مع فريق الرصد لتيسير تبادل المعلومات وتعزيز تنفيذ تدابير الجزاءات.

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، وعملاً بالفقرة ٤٤ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، دعت اللجنة ممثلي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة إلى إطلاعها على أثر نظام الجزاءات على الحالة الإنسانية الراهنة في أفغانستان منذ استيلاء طالبان على السلطة في ١٥ آب/أغسطس. وفي وقت لاحق، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) بشأن الحاجة إلى تيسير عمل الوكالات الإنسانية والمؤسسات المشاركة في دعم توفير الموارد وتمويل جهود الإغاثة الإنسانية البالغة الأهمية في أفغانستان.

واعترف القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) بالآزمة الإنسانية الراهنة في أفغانستان، مشدداً على انعدام الأمن الغذائي والأثر غير المتناسب للوضع على النساء والأطفال والأقليات. وقد وفر القرار توضيحات لضمان استمرار تقديم المساعدة في المستقبل. وقرر مجلس الأمن أن المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان لا تشكل انتهاكاً للفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) وأن تجهيز ودفع الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية وتوفير السلع والخدمات، اللازمة لضمان إيصال هذه المساعدة في الوقت المناسب أو لدعم هذه الأنشطة، أمر مسموح به. وقرر كذلك استعراض تنفيذ هذا الحكم بعد فترة سنة واحدة. وتقييم الأمم المتحدة الحالي هو أن أكثر من ٣٠ عضواً مدرجاً في القائمة من أعضاء طالبان يشغلون الآن مناصب وزارية عليا. ولذلك، يشجع مجلس الأمن مقدمي الخدمات الإنسانية على بذل جهود معقولة كي يقللوا لأدنى حد حصول الأفراد أو الكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ على أية منافع، سواء كان ذلك نتيجة لتقديم المعونة بشكل مباشر أو نتيجة تحويلها.

والعمل والصحة. وهذا يعني أنه عند سماع أن المدافعات عن حقوق الإنسان مثل تامانا زرياب بارياني وباروانا إبراهيم خيل قد تم اقتيادهن من منازلهن بسبب احتجاجهن على الحجاب، عدم الاستسلام عند السؤال عن مكان وجودهن أو السؤال عن اختفاء علياء عزيزي. وإذا كان المجلس يدعي أنه يدعمنا، فلا يمكنه أن يظل صامتا.

إننا في خضم أزمة إنسانية كارثية. ومنذ استيلاء طالبان على السلطة، ازداد الجوع والفقر في أفغانستان بشكل كبير. ويحتاج أكثر من نصف السكان إلى مساعدة غذائية عاجلة في هذه اللحظة. وقد لجأت بعض الأسر إلى بيع أطفالها أو تزويج بناتها - وبعضهن لا تتجاوز أعمارهن تسع سنوات - من أجل دفع تكاليف الغذاء والرعاية الصحية العاجلة. إن القيود التي تفرضها حركة طالبان على العاملات في مجال تقديم المعونة وتقنياتها المنهجي لآليات البلد للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس يعرضان حصول المرأة على الخدمات للخطر. وتفتقر مستشفياتنا إلى المعدات والأدوية، بما في ذلك اختبارات مرض فيروس كورونا. ومع تدهور الحالة الإنسانية بسرعة خلال الأشهر الخمسة الماضية، سأل شعب بلدي عما فعله ليستحق ذلك، ولا أحد لديه إجابات له.

وتقع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي والأمم المتحدة مسؤولية بذل كل ما في وسعهم لتوفير المساعدة المنقذة للحياة من أجل تجنب المزيد من المعاناة. ويجب أن تصل المعونة إلى جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأقليات وغيرهم من الفئات المهمشة. ويجب أن يتمكن جميع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، بمن فيهم النساء، من أداء عملهم بحرية ودون خوف من الانتقام. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل كفالة أن تذهب المساعدة الإنسانية مباشرة إلى المنظمات الإنسانية القائمة على المبادئ والمنظمات المحلية العاملة في الميدان وألا تمر عبر حركة طالبان. ويجب استشارة المنظمات النسائية في أفغانستان بشأن جميع جوانب هذه العملية الإنسانية.

وفي حين أن المساعدة الإنسانية حاسمة لإدارة الاحتياجات القصيرة الأجل، فلا بد أيضا من معالجة النظام المصرفي والاقتصاد

وقد حذرت أنا وأخواتي الأفغانيات مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا من هذا الاحتمال على مدى عقود. ويؤلمني أن أتواجد في هذه القاعة أمام مجلس الأمن اليوم لتأكيد هذه الحقيقة. ولكننا لن نصمت، ويتحمل المجلس مسؤولية هائلة عن الوفاء بالوعود التي قطعها لنا على مر السنين. وسيركز بياني اليوم على مسؤولية مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن إعطاء الأولوية لحقوق المرأة الأفغانية وجعلها محور جميع المداولات التي تجري بشأن أفغانستان.

بعد ٢٠ عاما من تذوق طعم الحرية - في العمل والدراسة وممارسة الرياضة والعزف الموسيقي - استغرق الأمر أقل من ستة أشهر لمحو حقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء البلد بصورة كاملة. فغالبية الفتيات الأفغانيات ممنوعات من الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات. وفرت نساء كثيرات من البلد أو بقين سجينات في منازلهن. وصارت القاضيات، اللاتي كان المجتمع الدولي يحتفي بهن، هاربات من نفس الأفراد الذين حكم عليهم بالسجن.

إن النساء الآن ملزمات بالسفر مع محرم أو ولي أمر ذكر. ولم يحد ذلك من حريتهن الأساسية في التنقل فحسب، بل من قدرتهن على عيش حياتهن. وقد حال دون وصول المرأة إلى مواعيدها الطبية، وحالات الهروب بسبب العنف المنزلي والبحث عن عمل. وفي بلد حيث الملايين من النساء الأفغانيات أرامل وهن المعيلات الوحيدات لأطفالهن، فإن هذه القاعدة تدمر الأسر وتهدد بقاءها.

يبدو وكأن العالم قد تخطى عن أفغانستان وعن النساء الأفغانيات، ولكننا لم نفعل ذلك. فنحن نخرج يوميا إلى الشوارع للاحتجاج، على الرغم من التهديدات والأسلحة والعنف. إننا نكافح من أجل إدماجنا ومن أجل العدالة ومن أجل إنهاء القمع الذي يتعرض له شعبنا. ولكننا بحاجة إلى الدعم السياسي من المجلس وإلى الموارد اللازمة لتحقيق النجاح. ونحن بحاجة إلى أن يقف المجلس إلى جانبنا وأن يكفل للمرأة الأفغانية الشراكة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات بشأن مستقبل بلدنا. وهذا يعني دعوة حركة طالبان إلى إلغاء سياسة المحرم ودعم حرية المرأة في التنقل وضمان قدرتنا على ممارسة حقنا في التعليم

وفي الوقت نفسه، يجب ألا يخشى المجتمع الدولي من استخدام نفوذه المهم على حركة طالبان. ويجب أن تكون حقوق الإنسان وحقوق المرأة والمساءلة جزءا من كل محادثة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب وضع شروط واضحة على أي دعم اقتصادي وسياسي لحركة طالبان لضمان احترامها لحقوق الإنسان. وأكد المجلس أهمية التمسك بجميع حقوق الإنسان في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١). والآن يجب على المجلس أن يتصرف على أساس ذلك.

وأخيرا، يجب على المجتمع الدولي أن يكف عن إرسال وفود جميع أفرادها من الذكور للاجتماع بحركة طالبان. وهذا يبعث برسالة خطيرة مفادها أن المجتمع الدولي لا يقدر حقوقنا أو آرائنا. إن إرسال النساء الأجنيات لا يكفي؛ ويجب أن نبدأ عملية الحكم الشامل لجميع الأفغان بقيادتهم ومن أجلهم. ومن الضروري أن يكون تمثيل المرأة الأفغانية متنوعا، ولا سيما في المجتمع المدني.

ولست أول امرأة أفغانية تخاطب المجلس ولن أكون آخر امرأة أفغانية تفعل ذلك. ولكن هذه المرة، أمل أن يبدأ المجتمع الدولي في التعامل معنا بجدية. وفي حين أننا لا نستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، يمكننا اختيار العمل بشكل مختلف من أجل المضي قدما. وكفالة أن تكون المرأة الأفغانية جزءا مجديا من مستقبل بلدنا هي إحدى نقاط الانطلاق الحاسمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة سراج على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس وزراء النرويج.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة ليونز ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على إحاطتهما. كما أعرب عن امتناننا العميق للسيدة محبوبة سراج على بيانها القوي والمقنع.

وخلال الأيام القليلة الماضية، زار أوسلو وفد رفيع المستوى من السلطات الأفغانية بحكم الأمر الواقع. ولم تكن زيارة ثنائية بالمعنى التقليدي. وكان الغرض من ذلك إتاحة فرصة تمس الحاجة إليها للنساء

المنهارين. وفي الوقت الحاضر، يتعين على الأفغان العاديين الذين يحتاجون إلى سحب الأموال الانتظار لساعات قبل تحصيل المبلغ الضئيل المسموح به لذلك اليوم. ولا تزال أسعار المواد الغذائية الأساسية في ارتفاع. لقد فقد الأفغان نصف مليون وظيفة منذ آب/أغسطس، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء. وقد ترك نزوح الأدمغة الهائل، الناجم عن استيلاء حركة طالبان على السلطة، البلد بدون عدد كاف من العمال المؤهلين.

وحتى إذا استؤنف عمل النظام المصرفي وعولجت طلبات سلسلة التوريد، فإن مشاركة المرأة في القوى العاملة ستكون حاسمة لنجاح الاقتصاد الأفغاني. لقد كنا دافعي ضرائب ومعيدين ومبتكرين - وكل ذلك مهم جدا لازدهار البلد. وفي الواقع، يمكن أن يؤدي تقييد حق المرأة في العمل إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان بما يصل إلى مليار دولار. وعلى الرغم من أن طالبان لا تؤيد حقنا في العمل خارج المنزل، فإن غالبية الأفغان يؤيدون ذلك. ويجب على المجتمع الدولي أن يحمي هذا الحق، وأن يخصص الأموال لدعمنا، وأن ويتواصل معنا كشركاء في إيجاد حلول للأزمة الراهنة.

هذا يقودني إلى النقطة الأخيرة، ولكن الأهم. إن شعب أفغانستان، ولا سيما نساءها، يرى المعضلة التي يواجهها العالم حاليا فيما يتعلق بكيفية التعامل مع حركة طالبان أثناء تلبية الاحتياجات الملحة الحالية لجميع الأفغان. ويجب ألا يعاقب الأفغان العاديون على أزمة ليس لهم دور في صنعها. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لحركة طالبان استغلال حياة الأفغان للحصول على فدية من المجتمع الدولي. لذلك من مصلحتنا الجماعية كفالة وجود دولي قوي من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي هي عيوننا وآذاننا في الميدان، ومراقبة التطورات في البلد، وما إذا كانت حركة طالبان تفي بالتزاماتها. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة في وقت يعجز فيه المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الدولية عن القيام بذلك. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أيضا أن تضطلع بدور رئيسي في دعم الحوار مع حركة طالبان وضمان إجراء مشاورات شاملة للجميع مع الأفغان من جميع أنحاء البلد ومن جميع مناحي الحياة.

الإنسانية لأفغانستان بدون انتهاك نظام الجزاءات الذي تفرضه الأمم المتحدة. وعلينا الآن أن نستفيد على أفضل وجه من هذا الاستثناء الإنساني الذي نص عليه القرار.

(تكلم بالإنكليزية)

ويكتسي التعاون المتعدد الأطراف أهمية حيوية للاستجابة للأزمة في أفغانستان. ومن الضروري أن يوفر المجلس لبعثة الأمم المتحدة السياسية ولاية شاملة وقوية لإشراك حركة الطالبان ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية وتوفير الدعم للاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وفي ذلك السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمم المتحدة على إطلاق إطار الأمم المتحدة للتعاون خلال المرحلة الانتقالية في أفغانستان اليوم. وهو أمر بالغ الأهمية. ويجب أن تكون حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، أولويتنا المطلقة. ومن الأهمية بمكان أيضا حماية حقوق المرأة ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل، وقد أسهم الشرح الفعال الذي قدمته السيدة سراج في هذا الصدد. وقد تلقت جميع الوفود هذه الرسالة بوضوح في الاجتماع الذي عُقد مع الطالبان في أوسلو.

ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار ورود التقارير التي تفيد بأن النساء العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن مخاطر جسيمة وأعمال انتقامية لإعرايهن عن آرائهن. ويجب الإفراج عن تامانا زاريابي بارباني وباراوانا إبراهيم خليل - وهما اثنتان من بين كثيرات واجهن ذلك الخطر. ويجب على أعضاء حركة الطالبان أن يتقيدوا بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم، وعلينا أن نخضعهم للمساءلة.

وعلى الرغم من أن المساعدة الإنسانية حاسمة الأهمية، فإنها لن تكون كافية على المدى الطويل. فحاجة أفغانستان إلى المساعدة الإنمائية لم تقل خلال الأشهر الستة الماضية - بل العكس صحيح. وستواصل النرويج تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب أفغانستان، من خلال منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية المناسبة. وسندعم الأنشطة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية والحفاظ على حقوق الإنسان.

والرجال من غير طالبان من المجتمع المدني الأفغاني لإشراك حركة طالبان في الحوار بشأن مستقبل أفغانستان. وأتاحت فرصة للنرويج ومجموعة من الوفود الوطنية لإشراك ممثلي حركة طالبان في كيفية تلبية احتياجات ملايين الأفغان - السياسية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان - في المستقبل.

أود أن أكون واضحا - لقد استمعت حركة طالبان إلى الشواغل الخطيرة التي تشاظرها مجموعة متنوعة من الأفغان المدنيين الممثلين، فضلا عن المجتمع الدولي الموحد. ولم تمنح الزيارة اعترافا دوليا بنظام الأمر الواقع. وأتاحت الفرصة للتكلم وتبادل الآراء وصياغة التوقعات الواضحة بشأن الطريق إلى الأمام.

وإجراء هذا الحوار ضروري في هذه المرحلة. فالحالة الإنسانية المتردية في أفغانستان تجعل الحوار أكثر أهمية من ذي قبل. فنحن بحاجة إلى اتفاقات والتزامات جديدة حتى نتمكن من مساعدة السكان المدنيين شديدي الضعف ومد يد العون إليهم، والأضعف بينهم هم الأطفال الذين يواجهون الجوع ويعيشون في المعاناة. يجب أن نفعل كل ما بوسعنا لتجنب حدوث أزمة هجرة أخرى ونشوء مصدر آخر لعدم الاستقرار في المنطقة وخارجها، وعلينا أن نعلنها صراحة أن إعادة إنشاء نظام سياسي مستدام في أفغانستان لن يكون ممكنا بدون إشراك رجال ونساء أفغان من خلفيات مختلفة في العملية. وأشيد بجميع الوفود التي كانت حاضرة في اجتماع أوسلو لإسهاماتها خلال ثلاثة أيام من الحوار وتبادل الآراء الهادفين.

(تكلم بالفرنسية)

إن الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب الأفغاني مأساوية. وقد تفاقم جراء آثار تغير المناخ والجائحة العالمية وانهايار الاقتصاد الأفغاني. ونشهد تعطلا في البنية التحتية المدنية وانقطاعا في الخدمات الأساسية، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم. وتؤثر هذه الحالة بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ولذلك نرحب باعتماد القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) بالإجماع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وينص القرار بوضوح على أنه يمكن تقديم المساعدة

نواجهها والأزمة الإنسانية الخطيرة التي تعصف بالشعب الأفغاني؛ وأخيرا، المعاملة غير المقبولة للنساء في البلد.

منذ أن استولت الطالبان على السلطة، اتسمت البيئة الاجتماعية والسياسية بالافتقار التام إلى الشفافية فيما يتعلق بالعملية السياسية. فقد ظهرت تلك الدائرة المغلقة من القادة التي لا تكاد تمثل تنوع الشعب الأفغاني وتقضي بوضوح معظم الأقليات العرقية والسياسية والاجتماعية. ويشكل عدم شمول نظام الطالبان للجميع عقبة حقيقية أمام فعالية الحكومة، أي قدرتها على أن تحظى بدعم الشعب الأفغاني بأسره وتحقيق الاستقرار في البلد.

ونرى أيضا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الحوار مع الطالبان، لأن ذلك أمر هام لرفاه الشعب على الصعيدين الفردي والجماعي. ومع ذلك، لا بد أن تؤكد أن الدعوة إلى الحوار لا تعني الاعتراف بنظام الطالبان.

ونؤيد رفع حظر السفر المفروض على أعضاء الطالبان بموجب نظام الجزاءات في حالات السفر ذات الصلة بعملية السلام في أفغانستان، كما ذكر رئيس لجنة الجزاءات. ونرحب أيضا بتمديد ولاية فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات لمدة ١٢ شهرا أخرى لمساعدة لجنة الجزاءات على إحلال السلام والاستقرار والأمن الدائمين والشاملين للجميع في أفغانستان. ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ التقدم الواضح في مكافحة الفساد منذ تولي الطالبان السلطة، مع مراعاة مدى نقشي ظاهرة الفساد في البلد وتأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي وسيادة القانون والأعراف الاجتماعية والشعور بالوعي المدني.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية والإنسانية، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء استمرار العلاقة التي تربط تنظيم القاعدة بحركة الطالبان، بما في ذلك شبكة حقاني. وبالمثل، نشعر بالقلق إزاء استمرار الخطر الذي يشكّله المقاتلون الأجانب الذين يبدو أنه ليس لطالبان كامل السيطرة عليهم والذين يزدون من تقلب الحالة الأمنية في الميدان. ونخشى أن تزداد الأزمة الإنسانية مأساوية في مواجهة انهيار الاقتصاد والنظام المصرفي. وقد أدى وقف التمويل من البلدان المانحة وتجميد أصول

ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن المسؤولية الرئيسية عن الاستجابة للأزمة الشديدة الحالية تقع على عاتق سلطات الأمر الواقع. ويجب على الطالبان أن تستجيب إلى نداءات الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي باحترام حقوق الإنسان وإقامة حكومة أكثر شمولاً وعدلاً. وحتى الآن، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في معالجة تلك الشواغل الأساسية. ويجب أن يتغير ذلك.

وأخيرا، أود أن أعتزم هذه الفرصة أيضا لأؤكد من جديد أهمية مكافحة الإرهاب، وهي أولوية نششاطها جميعا. وتظل النرويج ملتزمة بمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك داخل أفغانستان وما يأتي منها. غير أنني أود أن أؤكد أن من مسؤولية حركة الطالبان منع الجماعات الإرهابية من أن تكتسب موطئ قدم في أفغانستان، ومن ثم تهديد السلام والأمن الدوليين مرة أخرى.

يجب أن نعمل معا، دون أن ندخر وسعا، لمعالجة الأزمة الشديدة والمعقدة التي تواجه أفغانستان وشعبها. ولا يمكن أن يتحقق السلام أو الأمن أو التنمية بشكل مستدام بدون احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. ويجب أن تعكس الولاية المُجددة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تلك الأولويات الأساسية. ونعول على دعم المجلس.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزير خارجية غابون.

السيد بوبيا (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وأرحب بحضور الممثلة الخاصة ديبورا ليونز والسيدة محبوبية سراج. وأشكرهما على إحاطتيهما الواضحتين والقويتين. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الممثل الدائم للهند، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) على المعلومات التي قدمها لنا.

وسيركز بياني على ثلاث نقاط رئيسية: أولا، الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المقلقة للغاية؛ ثانيا، التحديات الأمنية التي

العراق والشام - ولاية خراسان" في هرات، والذي أودى بحياة العديد من الأبرياء وخلف العديد من الجرحى.

ويتطلب ذلك الاتجاه أن يطالب المجتمع الدولي طالبان، بصوت موحد، بالالتزام بمكافحة الإرهاب وضمن ألا تكون أفغانستان ملاذاً يمكن للجماعات الإرهابية، مثل داعش والقاعدة، ارتكاب أعمالها الإرهابية الشنيعة انطلاقاً منه، ليس في أفغانستان فحسب، بل كذلك داخل المنطقة وخارجها.

وتتشي كينيا على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لما تتسم به من براعة ولقدرتها على العمل في بيئة تزداد تعقيدا وصعوبة.

لقد أدت ظروف الشتاء القاسية إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، حيث يحتاج أكثر من ٢٤ مليون شخص إلى مساعدة عاجلة. ونناشد المجتمع الدولي والوكالات المانحة توفير التمويل الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان.

إن تدهور الاقتصاد يجعل المزيد من الأفغان في حالة احتياج. ويحذر رجال الصناعة المحليون من أنه إذا لم يتم تحويل الوضع الاقتصادي على وجه السرعة، فإن حوالي ١,٥ مليون شخص - بمن فيهم ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة - قد يفقدون وظائفهم. وثمة حاجة إلى النظر في كيفية ضخ الأصول الأفغانية المجمدة، في إطار متفق عليه، في الاقتصاد المتداعي كجزء من الجهود الرامية إلى إصلاحه.

ونود أن نشدد على أهمية الاستثمار في سبل عيش أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً، لأن ذلك سيكون له أثر إيجابي صاف على الحالة الإنسانية. ونشيد بفريق الأمم المتحدة في أفغانستان في ذلك الصدد على جهوده الدؤوبة خلال الأشهر القليلة الماضية ونرحب بإطلاقه لإطار الأمم المتحدة للمشاركة الموحدة خلال الفترة الانتقالية لمساعدة الأفغان في عام ٢٠٢٢.

إن اختفاء ناشطين أفغانيتين مؤخراً يقف مثالا على الظروف الخطيرة التي تجد فيها المرأة الأفغانية نفسها. وندعو طالبان إلى اتخاذ

المصرف المركزي بالفعل إلى أزمة مالية كبرى، تؤثر على أغلبية الشعب الأفغاني. وأسهمت تلك الجزاءات، رغم ضرورتها، في زيادة الفقر والجوع والتشريد.

وفيما يتعلق بحالة النساء والفتيات الأفغانيات، لا يمكن للمرء أن يتحمل الوقوف موقف المتفرج فيما تنتهك حرياتهن ويحرمن من حقوقهن الأساسية، بما في ذلك الحصول على التعليم والخدمات الصحية الأساسية. وقد سُلبت من الكثيرات منهن حريتهن في التنقل وحريتهن في القيام بالعمل الذي يخترنه. وعندما يُمنح الحق في العمل، فإن ذلك يقتصر على مجالات محددة مثل الصحة والجمارك والتعليم والهجرة. وهذه الحالة غير مقبولة.

أخيراً، أود أن أشدد على أهمية ما هو على المحك في أفغانستان. إلى جانب التطلعات المشروعة للشعب الأفغاني إلى الأمن والكرامة، فإن هذه مسألة تتعلق باستقرار المنطقة بأسرها. فهناك تهديد يلوح في الأفق بأن تتحول أفغانستان إلى قاعدة خلفية للإرهاب الدولي ومنطقة لا تخضع لسيطرة القانون بالنسبة للنساء والفتيات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يوحد قواه وأن يكتف انخراطه، بينما يجب على المجلس أن يتصرف بما يتناسب مع المخاطر التي تتطوي عليها الحالة والمسؤوليات التي يتعين الاضطلاع بها.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على ملاحظاته. كما أشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها بشأن آخر التطورات في أفغانستان والسيدة محبوبة سراج، المديرية التنفيذية لمركز تنمية مهارات المرأة الأفغانية، على ما قدمته من أفكار ثاقبة صباح هذا اليوم. كما أود أن أشكر السفير تيرومورتى، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على إحاطته للمجلس وعلى عمله.

شهدنا، خلال الأشهر القليلة الماضية، اتجاهاً ثابتاً ومثيراً للقلق يتمثل في شن هجمات إرهابية على المدنيين لا تزال تقوض جهود السلام في أفغانستان. وتدين كينيا كل تلك الأعمال الشنيعة، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الأخير الذي شنه تنظيم "الدولة الإسلامية في

وأود كذلك أن أشكر زميلي السفير تيرومورتى، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على إحاطته.

سأركز على ثلاث مسائل تثير قلقاً بالغاً.

أولاً، سأتناول الأزمة الإنسانية الهائلة التي تواجه أفغانستان خلال هذا الشتاء القارس، حيث يهالنا أن أكثر من نصف سكان أفغانستان يواجهون الآن انعداماً حاداً في الأمن الغذائي فيما وصفه الأمين العام سابقاً بأنه "جحيم متجمد".

ونشيد بالإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة استجابة للحاجة الاستثنائية في أفغانستان، ونندعماً دعماً قوياً. وتوفر الاستثناءات من نظام الجزاءات التي اعتمدها المجلس بالإجماع هنا بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) اليقين للاستجابة الإنسانية. وقد ضخ الصندوق الاستثماري الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفغانستان سيولة في الاقتصاد تمس الحاجة إليها، في حين أن خطة الاستجابة الإنسانية في أفغانستان - التي كانت تمويلها كافياً سابقاً - ستكون شريان حياة للملايين. ولكن من الواضح أن أزمة بهذا الحجم تتطلب استجابة مستمرة من المجتمع الدولي. ويجب أن نواصل الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني في الأشهر المقبلة التي من الواضح أنها ستكون صعبة.

ثانياً، لا تزال أيرلندا تشعر بقلق عميق لأن حركة طالبان تحرم الفتيات الأفغانيات في سن الدراسة الثانوية من تعليمهن. وعلى مدى ١٣١ يوماً، جردت الفتيات من حقهن في التعلم، وحتى اليوم، لا توجد أمام هؤلاء الفتيات طريق مضمون للعودة إلى غرف الدراسة. وهذا الحظر القاسي على الحصول على التعليم لا يتعلق بالتعليم فحسب، بل يتعلق أيضاً بإسكات جيل كامل من الفتيات. إن مستقبل بدون تعليم، وبدون وسائل للاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، سيعني أن عدداً أكبر بكثير من الفتيات - وهن أطفال - سيواجه الزواج المبكر والولادة القسريين. ويجب عكس مسار هذا الحرمان غير الضروري وغير المقبول، ويجب احترام حقوق الفتيات الأفغانيات احتراماً كاملاً. إن مستقبلهن على المحك. وهناك جيل معرض للخطر.

أما النقطة الثالثة التي أود أن أثيرها فهي المسألة التي تعمقت بها السيدة سراج في إحاطتها اليوم. والحقيقة هي أن النساء في أفغانستان

الخطوات اللازمة ليس للتحقيق في اختفاء المرأتين وتحديد مكانهما وإعادتهما إلى بر الأمان فحسب، بل كذلك لضمان حق المرأة الأفغانية غير القابل للتصرف في المساهمة الإيجابية في تنمية بلدها من دون إسكات صوتها أو تجاهلها. ونشدد في ذلك الصدد على ضرورة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية في جميع جوانب الحياة الأفغانية، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية والقيادة.

وكذلك ندعو السلطات إلى إعطاء الأولوية للقضاء على جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني وأنواع الأذى الجنساني الأخرى ضد النساء والفتيات والأطفال الأفغان، فضلاً عن التراجع عن أي إجراءات تهدف إلى تقييد حرية المرأة في التنقل. وترحب كينيا بالتقارير التي تفيد بإعادة فتح المدارس العليا للبنات والجامعات الحكومية للبنات والفتيات في السنة الدراسية المقبلة، ابتداءً من آذار/مارس. ونأمل أن يتم الوفاء بهذا الالتزام.

ونود أن نشيد بالنرويج لاستضافتها للمحادثات التي اختتمت مؤخراً مع طالبان ونأمل أن تساعد المداولات في أوصلو على رسم طريق جديد نحو السلام المستدام لأفغانستان.

أخيراً، تعيد كينيا تأكيد تضامنها الثابت مع شعب أفغانستان وتقف على أهبة الاستعداد لدعم جميع المساعي الرامية إلى ضمان سلامته ورفاهه.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، وأرحب بكم مرة أخرى ترحيباً حاراً في القاعة. كما أشكر الأمين العام على حضوره اليوم، الأمر الذي يؤكد الجهد الهائل الذي تبذله منظومة الأمم المتحدة لمساعدة شعب أفغانستان. وأود أن أجدد شكري، بالطبع، للممثلة الخاصة ليونز وفريقها على عملهم الدؤوب، لا سيما خلال الأشهر الصعبة الماضية، من أجل الشعب الأفغاني.

كذلك أشكر السيدة سراج وأعرب لها عن امتناني العميق لحضورها وكذلك لما جلبته إلى القاعة اليوم من وضوح تشتت الحاجة إليه ولتكلّمها بنبذة لا مهادنة فيها. لقد وضعت حقوق النساء والفتيات الأفغانيات في صميم مناقشتنا في مجلس الأمن، وهو المكان الذي ينبغي أن تكون فيه. وأود أن أؤكد لها أنني أخذ كلامها على محمل الجد حقاً.

في ظل حكم حركة طالبان تحدث الآن. ونحكم على حركة طالبان من خلال أفعالها وليس أقوالها. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف بحزم. ولا يمكن أن يكون هناك حوار، ولا حل، ولا طريق إلى الأمام لا يشمل المرأة وإعمال حقوقها. وعلى حد تعبير السيدة سراج في وقت سابق، فإننا نتحمل "مسؤولية هائلة". ومن الواضح أن علينا التزاما بعدم غض الطرف.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، رئيس الوزراء ستور، وأشكر الأمين العام على ملاحظاته الرصينة وتقييمه للحالة في أفغانستان. وأشكر الممثلة الخاصة ليونز. ونقدر إحاطتها والتزام فريقها الثابت بمهمته. وأشكر السفير تيرومورتى على إحاطته بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

ونحن ممتنون جدا لسماح أفكار السيدة سراج ورأيها فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه شعب أفغانستان. وأثني على شجاعتها. وأعلم أنها لن تتوقف حتى تتمتع المرأة الأفغانية بالحقوق العالمية التي تستحقها. وأشكرها كثيرا على توصياتها لنا، وآمل أننا قد سمعناها بوضوح بخصوص ضرورة أن تضم وفودنا للاجتماع مع حركة طالبان نساء، وضرورة أن نصر على إشراك المرأة الأفغانية.

واليوم، أود أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب من عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحالة في أفغانستان: الأزمة الإنسانية والأزمة الاقتصادية وتوقعاتنا لحركة طالبان.

أولا، مع تفاقم الأزمة الإنسانية في أفغانستان، فإن عمل البعثة في دعم شعب أفغانستان يكتسي قدرا أكبر من الأهمية. وعلينا جميعا، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، أن نؤدي دورا في مساعدة شعب أفغانستان الذي هو في أمس الحاجة إليها. ومن جانبنا، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم المنقذ للحياة للشعب الأفغاني. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أعلنت الولايات المتحدة عن تبرع أولي

لهذا العام يزيد على ٣٠٨ ملايين دولار في شكل مساعدات إنسانية لشعب أفغانستان. وسيدعم هذا التمويل المعونة التي توفر الغذاء

ما زلن مستهدفات؛ ولا تزال حركة طالبان تمحو النساء الأفغانيات بقسوة من المجتمع. ومع استمرار إنكار حقوق الإنسان الأساسية للمرأة بشكل منهجي، تقف النساء في جميع أنحاء البلد ويتحدثن علنا في تحد لحركة طالبان.

وكان الرد مخيفا: فقد اختفت النساء واقتلن من أسرهن وحرمن من الحرية. هل هذا ما تعنيه حركة طالبان عندما تقول إن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يقلق بشأن حقوق المرأة في أفغانستان؟ أين تامانا بارياني وباراوانا إبراهيم خيل؟ لقد اختطفنا من منزلتيهما الأسبوع الماضي. أين هما؟ وضابطة الشرطة السابقة علياء عزيزي مفقودة منذ أكتوبر/تشرين الأول. أين هي؟ وهناك عدد كبير جدا من النساء الأفغانيات المختفيات قسرا. أين هن؟

وتزعجنا كثيرا التقارير الواردة من مطار مزار، حيث احتجزت حركة طالبان النساء اللاتي يحاولن مغادرة أفغانستان، وترفض الإفراج عنهن إلى أن يستلمن أقارب ذكور - والكلمة المهمة هي "يستلمن".

وندعو حركة طالبان إلى الإفراج عن جميع المحتجزين دون مبرر. وندعو حركة طالبان أيضا إلى الاعتراف بحقوق الإنسان الخاصة بهم. فلنتذكر أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان.

وأخيرا، أشكركم، سيدي الرئيس، على آخر المستجدات بشأن الحوار الذي جرى في وقت سابق من هذا الأسبوع، وكانت قد دعت إل عقده حكومة بلدكم. إن صب التركيز على المرأة الأفغانية في المحادثات، ودفاعها عن نفسها مباشرة لأمر مرحب به. وقد أكدت أيرلندا باستمرار أن الحوار الشامل للجميع، بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية، هو الآلية الوحيدة التي يمكن لأفغانستان أن تتمتع من خلالها بديمقراطية وحكومة تمثيليتين وتشاركيتين حقا وهما ما يطالب بها شعبها. ولا يمكن أن يؤدي أي طريق يستبعد المرأة الأفغانية إلى المستقبل السلمي والمستقر الذي يستحقه الشعب الأفغاني ويسعى إليه. وأي أنصاف حلول - أي ادعاءات بخلاف ذلك - لن تتخذ المجتمع الدولي.

وعلينا أن ندرك تمام الإدراك أن أسوأ المخاوف التي أعرب عنها الكثيرون - وخصوصا النساء الأفغانيات - بشأن ما سيحدث

دون عوائق إلى المحتاجين وحرية تنقل العاملين في مجال المعونة من الجنسين؛ وضمان تمكن العاملين في المجال الإنساني من العمل في ظل ظروف آمنة؛ والسماح بتقديم المساعدة بشكل مستقل لجميع الأشخاص الضعفاء، بغض النظر عن هويتهم.

وتلك مبادئ إنسانية أساسية، ونحن، مع أعضاء المجلس الذين أعلم أنهم يتفقون معنا، نتوقع من طالبان أن تلتزم بها.

ونتوقع أيضا من طالبان أن تتخذ خطوات ملموسة لإظهار الإخلاص لالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب والسماح بالمرور الآمن وإظهار الاحترام لحقوق الإنسان والشمولية. واسمحوا لي أن أكون واضحا: ليس لدينا شك في أن النساء والفتيات يجب أن يكن قادرات على المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. ولا يسعنا إلا أن ننق مع تأكيد الأمين العام غوتيريش أنه لا يمكن لأي بلد أن يزدهر بينما يحرم نصف سكانه من مثل هذه الحقوق. ونرحب بإعلان طالبان فتح المدارس الثانوية في جميع أنحاء البلد للفتيات في آذار/مارس. وسنرصد بدء تنفيذ تلك العملية، ولكن يجب أن نواصل ممارسة الضغط من أجل فتح مدارس ما بعد المرحلة الثانوية وجميع قطاعات العمالة أيضا.

ولدينا قلق عميق إزاء ما أفيد عن اختطاف واحتجاز متظاهرات ونشطاء آخرين في المجتمع المدني، وإزاء التقارير التي تقيد بأعمال انتقامية، بما في ذلك المضايقة والتخويف، ضد أفراد سابقين في قوات الأمن الأفغانية ومسؤولين حكوميين سابقين وأسرهم. وحرية التعبير حق عالمي من حقوق الإنسان. وإذا كانت طالبان تريد الدعم من الأفغان والمجتمع الدولي، فلا بد من احترام تلك الحرية.

ونرحب ترحيبا حارا بعمل الممثلة الخاصة ليويز وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز هذه التوقعات في تعاملهما مع طالبان، فضلا عن إبقاء المجتمع الدولي على علم بالتقدم الذي تحرزه طالبان، أو عدمه، مقارنة بتلك التوقعات. فلندعم معا الشعب الأفغاني في وقت حاجته ونراقب طالبان بعناية لضمان أن تكون أفعالها على مستوى أقوالها حقا.

والتغذية، ودعم المساعدة للرعاية الصحية، وبرامج الاستعداد لفصل الشتاء، والدعم اللوجستي لضمان وصول عمال الإغاثة وإمدادات الإغاثة الحيوية إلى أجزاء أفغانستان التي يصعب الوصول إليها. إنه سينفذ حياة عدد كبير من الناس.

وبالتزامن مع ذلك، تحركت الولايات المتحدة بسرعة لضمان أن أي جزاءات تفرضها هي والمجتمع الدولي لدعم الأمن والاستقرار في أفغانستان لا تعوق النشاط الإنساني. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدرت وزارة الخزانة ثلاثة تراخيص عامة جديدة موسعة نطاق التراخيص القائمة لتيسير التدفق المستمر للمساعدات الإنسانية الحيوية والاحتياجات الأساسية للشعب الأفغاني. كما قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار في مجلس الأمن الشهر الماضي ينص على الإعفاء لأغراض إنسانية من نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). إن اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي يحدد الإعفاء، يبعث برسالة دعم واضحة للشعب الأفغاني.

ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مقدم منفرد للمساعدة الإنسانية في أفغانستان، ولكن حجم الأزمة، مثل جميع التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، يتطلب استجابة عالمية. وسيلزم دعم أكبر بكثير من المجتمع الدولي لتلبية المستوى الاستثنائي من الاحتياجات الذي يشهده الشعب الأفغاني.

ثانيا، إن الولايات المتحدة مدركة جدا لأزمة السيولة في أفغانستان والكيفية التي تؤدي بها إلى تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية. وتحقيقا لهذا الغرض، نواصل دراسة مختلف الخيارات لتخفيف أزمة السيولة. وفي نهاية المطاف، سيتطلب الاقتصاد الأفغاني الفعال بنكا مركزيا مستقلا ومؤهلا تقنيا يفي بالمعايير المصرفية الدولية. وفي حين أن احتياطات البنك المركزي الأفغاني المحتجزة في الولايات المتحدة هي موضع دعاوى قضائية جارية، فإننا ندرك الدعوات إلى دراسة توفير الاحتياطات لمساعدة شعب أفغانستان.

ثالثا، وأخيرا، لم تتراجع توقعات المجتمع الدولي من حركة طالبان. فما زلنا نتوقع منها أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية

ثانياً، يجب التصدي على وجه السرعة للتهديد الذي تشكله عودة الإرهاب، وهو خطر حقيقي، بطريقة شاملة مع الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يمكن لأفغانستان أن تصبح مرة أخرى ملاذاً للإرهابيين أو منبراً لهم. ولو حدث ذلك سنكون قد فشلنا جميعاً.

ثالثاً، من الواضح بشكل متزايد أن الزيادة في النشاط الإجرامي هي انعكاس للحالة الاقتصادية الهشة وانعدام الفرص والانهيال الوشيك للخدمات العامة. ويجب التصدي لهذه الظاهرة على وجه السرعة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يساعد على منع تغذية نزعة التطرف لدى أكثر الفئات تهميشاً، التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من دورات العنف.

وأخيراً، تكرر المكسيك تقديرها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع الوكالات الموجودة في الميدان لعملها الأساسي في دعم أفغانستان مزدهرة يعمها السلام وتستوعب الجميع.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سمعنا من مختلف المتكلمين، الذين أشكروهم على إحاطاتهم، بدءاً بالأمين العام، أن الحالة في أفغانستان لا تزال تبعث على القلق الشديد. ومنذ منتصف آب/أغسطس، لم يكن هناك أي فترة راحة للشعب الأفغاني سواء على الجبهة الإنسانية أو الأمنية. كما يتعين عليهم أن يناضلوا من أجل احترام حقوقهم الأساسية. وبينما يصادف هذا العام الذكرى المئوية للعلاقات الفرنسية الأفغانية، ستواصل فرنسا، إلى جانب الأمم المتحدة وشركائها، الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني وسط التحديات التي يجب أن يتغلب عليها.

ولا تزال الحالة الإنسانية في تدهور. والفقر منتشر على نطاق واسع. ويزداد سوء التغذية بشكل كبير، حيث يواجه أكثر من نصف السكان أزمة غذائية هذا الشتاء. كما يستمر نقشي الأوبئة، بما في ذلك شلل الأطفال والحصبة مرض فيروس كورونا. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يتم إصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك اللقاحات، على وجه السرعة.

وقد تصرف مجلس الأمن باعتماد القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) لتيسير إيصال المعونة الإنسانية، وفقاً للمبادئ الإنسانية ودون أن

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والممثلة الخاصة ليونز والسيدة سراج على إحاطاتهم الثاقبة، التي لم تزودنا بالمعلومات فحسب، بل حذرتنا بصفة خاصة. كما نشكر سفير الهند، بصفته رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على إحاطته.

يحتاج نحو ٢٤ مليون أفغاني إلى المساعدة الإنسانية في بلد يواجه أيضاً تحديات اقتصادية وإنسانية واجتماعية هائلة، وهو على مفترق طرق دولي معقد. ونأمل أن ييسر الإعفاء لأسباب إنسانية الذي تم الاتفاق عليه في كانون الأول/ديسمبر الماضي الظروف لمواصلة تقديم تلك المساعدة الحيوية لملايين الأفغان. واعتمد قرار الإعفاء ٢٦١٥ (٢٠٢١) لمنع حدوث أزمة أكبر. ويجب أن يكون ذلك واضحاً جداً.

وننوه بجهود النرويج القيمة لتيسير الحوار بين طالبان وبعض مقدمي المعونة الإنسانية الرئيسيين، فضلاً عن تحقيق المشاركة الفعالة مع المجتمع المدني الأفغاني. ومن الواضح أننا إذا أردنا منع وقوع مأساة إنسانية، سنكون شهوداً مسؤولين عنها بشكل مشترك، فإننا نحتاج إلى مقعد على الطاولة مع من هم في السلطة في أفغانستان. ولذلك، فإننا سنتابع عن كثب نتائج اجتماعات أوصلو، ونأمل أن تواصل هذه الاجتماعات إحراز تقدم حتى تصل المعونة ويتم الوفاء بالتزامات التي تم التعهد بها.

وبالإضافة إلى المسألة الإنسانية، اسمحوا لي أن أبرز بإيجاز ثلاثة مسائل أخرى.

أولاً، يجب أن يكون احترام وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات، ضرورة لا غنى عنها. وحتى الآن، وكما قالت السيدة سراج، لم يظهر أي التزام حقيقي بدعم الحقوق الأساسية والحفاظ عليها، مثل تعليم الفتيات وحقوق المرأة في العودة إلى العمل، أو المطالبة بتشكيل حكومة شاملة للجميع. ويجب على المجتمع الدولي أن يشكل جبهة موحدة إذا أردنا أن تصل تلك الرسالة وأن تنفذ طالبان سياسات تحمي الشعب الأفغاني وتعود عليه بالنفع، دون استثناءات محددة سلفاً.

وتدعو فرنسا مرة أخرى، إلى جانب شركائها، طالبان إلى احترام التزاماتها والتمسك بالقرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١). ومن شأن عدم تلبية هذه المطالب أن يعرض طالبان لخطر العزلة الدولية.

وأخيرا، ما زلنا ندعو إلى تشكيل حكومة شاملة تمثل كل المجتمع الأفغاني، بما في ذلك جميع فئاته العرقية ودياناته وجنسه.

وفي الختام، أود أن أذكر بتصميم فرنسا على السعي من أجل استقرار أفغانستان من خلال حوار صارم مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين. والتحديات التي تواجههم هائلة، وفرنسا، كما في الماضي، ستقف جنبا إلى جنب مع الشعب الأفغاني لمواجهة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركةكم الشخصية في هذه الجلسة، سيدي رئيس الوزراء. وأود أن أشكر الأمين العام على تقييمه للحالة في أفغانستان. ونشكر أيضا الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة ديورا ليونز، على تعليقاتها ورؤيتها للحالة على أرض الواقع. ونحن ممتنون لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، السفير تيرومري، على تحليله لمسار الجزاءات. واستمعنا أيضا باهتمام إلى ممثلة المجتمع المدني، السيدة محبوبة سراج.

ويسرنا أن ممثلي بلدان المنطقة قادرون على المشاركة في مناقشة المسائل التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لهم. لقد مضى اليوم خمسة أشهر على وصول طالبان إلى السلطة في أفغانستان. وكما لاحظ الأمين العام والسيدة ليونز على نحو مستصوب، فإن حالة البلد تخضع لديناميات مستمرة.

ونلاحظ اتخاذ السلطات الجديدة بعض الخطوات لمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان، و للتخفيف من شدة التحديات المتصلة بالإرهاب والمخدرات. ونحن ننتقل من فهم أن تلك الأعمال ليست سوى البداية. وما زلنا نتوقع من طالبان أن تتخذ تدابير جادة لضمان الطابع الشمولي العرقي والسياسي الحقيقي

تقوم طالبان بتحويلها. وتهدف تلك المعونة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لأشد الفئات ضعفا. وقد ساهمت فرنسا بمبلغ ١٠٠ مليون يورو للاستجابة للأزمة الإنسانية الأفغانية. وفي عملية مشتركة مع قطر في ٢ كانون الأول/ديسمبر، قمنا أيضا بتسليم ما يقرب من ٤٠ طنا من المعدات الطبية والمواد الغذائية ومؤون لفصل الشتاء. كما جمع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكثر من بليون يورو لمساعدة أشد السكان الأفغان ضعفا. وتتطلب الأزمة الإنسانية في جميع أنحاء أفغانستان أن نكثف جهودنا جميعا.

ويواجه الشعب الأفغاني أيضا تحديا أمنيا كبيرا. ولا يزال خطر الإرهاب لا يعزى إلى داعش فحسب، بل أيضا إلى تنظيم القاعدة. وكما أشار فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات في أحدث تقرير له (S/2021/486)، لم تقطع حركة طالبان علاقاتها بالجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة، بل على العكس من ذلك، أدمجتها في حكومتها المؤقتة. وبمجرد وصولهم إلى السلطة، فقد عززوا حلفاءهم والمنتسبين إليهم.

وبالنظر إلى النطاق العالمي لتلك المنظمات الإرهابية، فإن التهديد الإرهابي الناشئ من أفغانستان يتسم بطابع عبر وطني وعابر للحدود. وستواصل فرنسا إيلاء الأولوية لمكافحة الإرهاب. وهنا أيضا، يجب أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته، أي بمواصلة مطالبة طالبان بقطع جميع علاقاتها، المباشرة أو غير المباشرة، بما فيها العلاقات المالية، مع الجماعات الإرهابية.

والتحدي الثالث الذي يواجه الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات، هو ضمان احترام حقوقهن الأساسية. وتتعرض النساء لضغوط متزايدة؛ ويستبعدن من الجامعات والفتيات من المدارس الثانوية؛ ويجبرن على ارتداء الحجاب. ويحظر عليهن السفر لمسافة تزيد على ٧٢ كيلومترا من منازلهن ما لم يكن برفقتهن رجل. وقد منعت القنوات التلفزيونية الأفغانية من بث البرامج التي تعرض النساء؛ وتقمع الاحتجاجات التي ينظمونها؛ ونشطاء حقوق الإنسان أو وسائل الإعلام، ولا سيما أولئك الذين يناضلون من أجل حقوق المرأة، يتلقون تهديدات مستمرة. وقد ألقي القبض على بعضهم وأعدموا.

ونحن نحافظ على اتصالات منتظمة مع جميع البلدان الخمسة في وسط آسيا. ومن الحيوي مواصلة التعاون في إطار المنظمات الإقليمية مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، بما في ذلك الفريق العامل المعني بأفغانستان والآلية المتجددة لفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون.

ونود أن نشدد في ظل الظروف الراهنة على أن محاولات مواصلة الحوار مع السلطات الأفغانية الجديدة بلغة الإنذارات النهائية والضغط بدلا من الدبلوماسية اقترانا باستخدام المساعدة على الانتعاش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية: أداة للضغط ستكون لها نتائج عكسية. ويجب أن نستخلص الدروس من الأخطاء وأوجه سوء التقدير السابقة. لقد قلنا في مناسبات عديدة إن الحفاظ على الحوار السياسي سيوفر إجابات فعالة للمسائل الراهنة. وكمثال على هذا التعاون الناجح، نشير إلى "الترويك" الموسعة التي تشجع تعزيز التسوية السلمية في البلد.

وستؤثر الحالة في أفغانستان حتما، على النحو الذي تتطور به، على مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي تنتهي ولايتها في ١٧ آذار/مارس. ونأمل أن يقدم الأمين العام في تقريره المقبل تقييمات توصيات واقتراحات متوازنة بشأن ما يمكن إدراجه في تلك الولاية استنادا إلى الظروف الجديدة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بكم، سيدي، وأنتم تترأسون جلسة اليوم. هذه الجلسة تأتي في الوقت المناسب وحاسمة للغاية. أرحب أيضا بالأمين العام غوتيريش وأشكره، إذ خصص وقتا في جدول أعماله المزدحم لحضور هذه الجلسة. وإنني أؤيد تقييمه للحالة الإنسانية في أفغانستان وأؤيد الأمم المتحدة في تركيزها على إنقاذ أرواح الأفغان ومنع الانهيار الاقتصادي وضمان إقامة تفاعلات موثوق بها. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة ديورا ليونز؛ والسفير تيرومرتي، رئيس لجنة الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)؛ والسيدة محبوبية سراج على إحاطاتهم الإعلامية. وأرحب أيضا بحضور ممثلي أوزبكستان وباكستان وإيران.

للحكومة، والقضاء على تهديدات الإرهاب والمخدرات، وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية.

وأولويتنا المشتركة هي الحفاظ على الاستقرار في أفغانستان، وهو ما نحن على اقتناع بأنه سيفيد الجميع - الشعب الأفغاني والمنطقة والعالم بأسره. لكن من الواضح أنه في غياب الإمكانيات والموارد اللازمة، بما في ذلك الموارد المالية، لن تتمكن السلطات الجديدة من التعامل بشكل سريع ومستقل وفعال مع تراكم المشاكل القديمة والتحديات الجديدة. وسيتوقف النجاح هنا، في جملة أمور، على المساعدة الدولية الشاملة لأفغانستان.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي يهدف إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان في سياق نظام الجزاءات لعام ١٩٨٨. ونأمل أن يتيح ذلك زيادة المساعدة الإنسانية التي تشمل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية والمانحين الرئيسيين.

وفي الوقت نفسه، للأسف، فإن هذه الجهود لا تكفي. وفي ظل كارثة اقتصادية وشيكة تلوح في أفغانستان، فإن تلك الخطوات الإنسانية ليست سوى قطرة في المحيط. إن شلل النظام المصرفي وأزمة السيولة والبطالة تقلل إلى ما لا نهاية من احتمالات الانتعاش بعد انتهاء الصراع، كما سمعنا من ممثلي المجتمع الإنساني.

إن إلغاء تجميد الأصول مسألة حاسمة. وما لم يحدث ذلك، لن تتمكن أفغانستان ببساطة من الخروج من الأزمة على المدى الطويل. وندعو الولايات المتحدة والمانحين الغربيين الآخرين إلى إعادة الأموال إلى البلد. وهذه الأموال ملك للشعب الأفغاني ولا يمكن استخدامها كورقة مساومة أو لمعاقبة الأفغان على الحقائق الجديدة في البلد.

وفي نهاية المطاف، ستكون عواقب الانهيار أخطر بكثير وستؤدي حتما إلى زيادة عدد اللاجئين والمزيد من الإرهاب وإنتاج المخدرات، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار بما في ذلك في المنطقة وخارجها. ولا يمكن لخطر تسلل المقاتلين وتجار المخدرات إلى المنطقة، بما في ذلك تحت ستار اللاجئين، إلا أن يثير قلق شركائنا في وسط آسيا.

٣٨ مليون أفغاني بحاجة ماسة إلى الإغاثة. وهذا أمر غير مقبول أخلاقيا وقصير النظر وخطير من الناحية الاستراتيجية.

ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه الشعب الأفغاني ووكالات العمل الإنساني الدولية في أن الاقتصاد الأفغاني لم يعد يعمل بشكل طبيعي بعد، حيث لم تجدد التدابير القسرية الانفرادية أكثر من ٩ مليارات دولار من الأصول الأفغانية في الخارج فحسب، بل أعاققت أيضا بشدة حصول أفغانستان على التمويل الدولي، مما أدى إلى أزمة سيولة اقتصادية وعرقلة قدرة أفغانستان على استئناف التنمية الاقتصادية بمفردها.

ترحب الصين بجهود البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى الرامية إلى استكشاف تمويل الدعم لأفغانستان. ولكن بدون ضخ السيولة الكاملة أو استعادة وتنمية السوق المحلية والتجارة الخارجية، فإن جهود المؤسسات الدولية لن تكون سوى قطرة في محيط. وفي الحالة الراهنة فإن للجزاءات الانفرادية آثار التجميد ليس فقط للأصول المالية لأفغانستان، بل أيضا لآمال الشعب الأفغاني في البقاء. ولا تقل الجزاءات الانفرادية فتكا عن التدخل العسكري لأنها تؤدي إلى تجويع الشعب الأفغاني وقتله. ونحث مرة أخرى على الوقف الفوري لتجميد الأصول ورفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على أفغانستان.

إن المجتمع الدولي متحد عموما في توقعاته لمستقبل أفغانستان. ونأمل أن يلتزم البلد بتوجه سياسي واسع وشامل وأن ينفذ سياسات داخلية وخارجية معتدلة وحكيمة وأن يحمي بفعالية حقوق ومصالح الأقليات العرقية والنساء والأطفال وأن يكافح الإرهاب بحزم، فضلا عن بناء علاقات حسن الجوار والتعاون. إن موقف الصين في هذا الصدد واضح وما برحنا نعمل بنشاط لتحقيق هذه الغاية.

ويتعين علينا تعزيز التعاون مع الحكومة الأفغانية المؤقتة بطريقة رشيدة وعملية، علاوة على تعزيز الثقة المتبادلة وممارسة النفوذ الإيجابي. لقد دعت الحكومة النرويجية وفدا مؤقتا من الحكومة الأفغانية إلى أوصلو لإجراء محادثات. ونعتقد أن هذا الحوار والمشاركة مفيدان.

هذا الشتاء هو أول شتاء خال من الحرب في أفغانستان منذ ٢٠ عاما. ومع ذلك، يبدو هذا الشتاء بالنسبة لشعب أفغانستان أكثر برودة وصعوبة. وبعد الانسحاب المتسرع للقوات الأجنبية في آب/أغسطس الماضي، شهد الاقتصاد الأفغاني حالة من السقوط الحر، ويعاني السكان الأفغان من أزمة إنسانية ربما هي الأسوأ من نوعها.

لقد شهدنا الكابوس الذي ما زال يعاني منه الشعب الأفغاني عقب الانسحاب المفاجئ للقوات الأجنبية في الأشهر الخمسة الماضية من حيث الحصول على المعونة الإنسانية التي يعتمد عليها كثير من الناس في بقائهم على قيد الحياة، خاصة مع انعدامها بين عشية وضحاها إلى الأبد، حيث يفنقر نحو ٩٥ في المائة من الأسر الأفغانية إلى الطعام والملابس، ويعاني أكثر من مليون طفل من سوء التغذية، في حين يعاني ٢٣ مليون شخص من الجوع الشديد.

بهذا المعدل سوف يعاني ٩٧ في المائة من السكان الأفغان من الفقر بحلول منتصف العام ولن يتمكنوا من تحمل تكاليف العيش بدولارين في اليوم. وبسبب ذلك باعت رحمتي - وهي أم في مخيم الحراي لللاجئين - كليتها اليمنى وابنتها لكي يتسنى لأسرتها البقاء في فصل الشتاء. وهذه مأساة إنسانية تحدث الآن.

لقد وجّه الأمين العام غوتيريش نداءات متكررة وعاجلة بشأن الحالة في أفغانستان ووصفها بأنه سباق مع الزمن لمساعدة شعب البلد. ولكن يبدو أننا سنخسر هذا السباق، لسوء الحظ، بدون اتخاذ إجراءات طارئة على نطاق واسع.

لقد اتخذ المجلس القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) في الشهر الماضي مؤكدا أن المساعدة الإنسانية لأفغانستان لا تنتهك تدابير الجزاءات التي اتخذها المجلس، مما يزيل أي عقبات قانونية ربما تكون قائمة. ولكن للأسف، لم يحدث أي تغيير جوهري في الأزمة الإنسانية في أفغانستان.

ومن الواضح أن المسألة الرئيسية ليست عقبة قانونية بل سياسية - أي تسييس المسألة الإنسانية، حيث تستخدم المعونة الإنسانية كورقة مساومة وأداة سياسية يتم استغلالها. وتتلاعب هذه الأداة بحياة ورفاه

مشورة الأمين العام غوتيريش وتشجيع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة ومساعدة الشعب الأفغاني على التغلب على الصعوبات الحالية. ونؤيد استمرار الأمم المتحدة في أداء دور هام في إعادة بناء أفغانستان سلمياً، ونتطلع إلى تقارير وتوصيات الأمين العام في هذا الصدد.

ونحن على استعداد للبقاء على اتصال وثيق مع أعضاء مجلس الأمن وبلدان المنطقة لكي يتسنى وضع ترتيبات عملية ومناسبة لولاية للبعثة تلبي الاحتياجات الفعلية الحالية للشعب الأفغاني وتحترم إرادته.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ أولاً وقبل كل شيء، بالثناء على قيادة النرويج القديرة لمجلس الأمن في هذا الشهر. كما نرحب ترحيباً حاراً بملاحظات الأمين العام والإحاطة التي قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) تيرومورتى.

ونرحب أيضاً بالإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة ديورا ليونز، ونشيد بفريق البعثة بكامله على العمل الممتاز الذي يقومون به في ظل ظروف صعبة وفي بيئة صعبة جداً. كما نشكر السيدة محبوبة سراج، المديرية التنفيذية لمركز تنمية مهارات المرأة الأفغانية، على وجهات نظرها القيمة. وأنوه أيضاً بمشاركة ممثلي كل من أفغانستان وأوزبكستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية في هذه الجلسة.

لا تزال غانا ملتزمة بأن تكون أفغانستان مستقرة وآمنة وسلمية. ونحن مقتنعون بأن نهوض أفغانستان مجدداً يخدم مصالح المجتمع الدولي على أفضل وجه. ونعتقد أن أفغانستان، إذا كانت منخرطة بنشاط وبصورة بناءة، يمكنها العودة إلى الساحة الدولية بوصفها عضواً حقيقياً في مجتمع الأمم، ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا استعانت على نحو كامل وفعال بحكمة وبراعة جميع مواطنيها لحفز التنمية الوطنية.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ضرورة أن يظل المجتمع الدولي ثابتاً في توفير كل الدعم اللازم للقضاء على معاناة الشعب الأفغاني

وينبغي للمجتمع الدولي أن يجعل مساعدة أفغانستان على تخفيف حدة الأزمة الإنسانية وتحقيق استقرارها الاقتصادي من أهم أولوياته وأكثرها إلحاحاً. ومن المؤكد أن الالتزام بمبدأ الحلول بملكية الأفغان وقيادتهم يعني احترام الملكية الأفغانية وقيادتها لمواردها الاقتصادية.

ومن الضروري حماية حقوق المرأة والطفل الأفغانيين وهو ما يعني أيضاً توفير المساعدة الإنسانية التي تمس حاجتهم إليها. وما لم يتمكنوا حتى من الحصول على الغذاء أو البقاء على قيد الحياة فإن الحديث عن التعليم والعمالة والمشاركة السياسية لن يكون سوى كلمات جوفاء.

إن المجتمع الدولي يتشاطر هدف منع أفغانستان من أن تصبح مركزاً للإرهاب مرة أخرى. ولكن إذا سُمح باستمرار تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان فسوف يكون الإرهابيون مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية المستفيدين الوحيدين من ذلك.

وتدعو الصين إلى تعزيز الشعور بالإلحاح من جانب المجتمع الدولي والمزيد من المساعدة الإنسانية والاقتصادية لأفغانستان لتحسين أحوال الشعب الأفغاني وبعث الأمل فيه. وينبغي للبلدان التي تسببت في المأزق الحالي في أفغانستان أن تتخلى أكثر من غيرها عن نهجها المسيس وأن تتخذ إجراءات عاجلة لتحمل مسؤوليتها الرئيسية.

وما برحت الصين، بوصفها جارة وشريكة لأفغانستان، تقدم مساهمات إيجابية في التنمية السلمية لأفغانستان. في الوقت الحالي تكثف الصين جهودها لتسليم ٢٠٠ مليون ين من المساعدات الإنسانية للبلاد. وتصل الإمدادات بجميع أنواعها إلى أفغانستان، لا سيما في المقاطعات والمدن المحلية في البلد. وفي الوقت نفسه فتحنا بالفعل الممر الجوي واستأنفنا تصدير الصنوبر الأفغاني إلى الصين لتخفيف الصعوبات في التي يواجهها الشعب الأفغاني في سبل العيش.

وتؤيد الصين العمل النشط الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وفي الوقت الراهن فإن أهم مهمة هي اتباع

وتود غانا أن تقدم عدة توصيات في هذا الصدد.

أولاً، تؤيد غانا بقوة وتكرر دعوة الأمين العام إلى رفع تجميد أصول أفغانستان وتوجيهها فوراً إلى تمويل الخدمات الاجتماعية والصحية الطارئة للشعب الأفغاني. فمن المفارقة تماماً أن يكون بلد ما على شفا المجاعة والانهيال الاقتصادي ولديه موارد مالية هائلة محبوسة في مصارف أجنبية، بما في ذلك ٩,٦ بليون دولار من الأصول المالية الدولية المملوكة للبنك المركزي الأفغاني.

ثانياً، نحث سلطات الأمر الواقع على فتح البلد أمام الوكالات الإنسانية عن طريق إزالة جميع القيود المفروضة على العمليات الإنسانية، بما في ذلك قبول العاملات في مجال الأنشطة الإنسانية. وينبغي لطالبان أن تختار سبيل كونها قوة للخير من خلال التعاون بدون قيد أو شرط وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية من دون قيود إلى كل أفغاني، بدون تمييز، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، يساورنا قلق عميق إزاء حالات انتهاكات حقوق الإنسان للأشخاص الضعفاء داخل المجتمع الأفغاني، ولا سيما قمع حقوق النساء والفتيات والأطفال وتدهورها وإمكانية حصولهم على التعليم. وترى غانا أن النساء والأقليات الأفغانية هم جهات معنية شرعية في أفغانستان ويجب أن تتاح لهم كل الفرص والدعم لحماية وتعزيز مشاركتهم الفعالة في إعادة بناء البلد وفي النمو والتنمية في المستقبل. إن حجب أي مجموعة عن المشاركة في العملية السياسية يأتي بنتائج عكسية ويحرم البلد من مساهمات جميع مواطنيها.

رابعاً، تقع على عاتق سلطات الطالبان مسؤولية ضمان التحقيق بسرعة في التقارير عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء، ولا سيما ضد أفراد سابقين في قوات الأمن الأفغانية، ومحاسبة مرتكبيها. ويمتد هذا الواجب إلى ضمان سلامة جميع المدنيين والعاملين في المجال الإنساني داخل الأراضي الأفغانية.

وأخيراً، نشير إلى أن أحداث آب/أغسطس ٢٠٢١ أوجدت حالة جديدة في أفغانستان. ولذلك فإننا نتطلع بشوق إلى تقرير الأمين

التي لا داعي لها. ويمكن لمجلس الأمن، بل لجميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية بما في ذلك شركاء أفغانستان وجيرانها، أن يسهموا إسهاماً إيجابياً في مساعدة أفغانستان في التغلب على الصعوبات السياسية والإنسانية والاقتصادية والأمنية المتعددة المستويات.

في الشهر الماضي، اتخذ المجلس بالإجماع قرارين هامين بشأن الحالة في أفغانستان. وتجدر الإشارة إلى أن اتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) قد حدد، في الفقرة ١ منه، أن "المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان" لن تشكل انتهاكاً للفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، التي تحظر توفير الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية للأفراد المدرجين في نظام الجزاءات المفروضة على أفغانستان بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

وبينما نقر بأن القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) خطوة جديرة بالثناء في التصدي للكارثة الإنسانية المأساوية التي تجتاح البلد، فمن الواضح لنا تماماً أنه نظراً لحجم ونطاق الاحتياجات الإنسانية، فهو غير كاف لإخراج أفغانستان من الأزمة. إن حقيقة أن أكثر من ٢٠ مليون أفغاني، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأن ٨,٧ مليون من سكان أفغانستان على شفا المجاعة، ينبغي أن تثير قلق المجلس.

والحقيقة الواضحة هي أن الوقت ينفد أمام المجتمع الدولي لتجنب خروج حالة إنسانية مزرية بالفعل عن نطاق السيطرة. إن خطر حدوث نتيجة كارثية حقيقي لأن ملايين الأفغان، في الوقت الذي نتكلم فيه، مهددون بالجوع والعوز.

وفي مواجهة هذه الكارثة الإنسانية الهائلة التي تتكشف، تقع على عاتق المجلس مسؤولية التوحد فيما يجب عمله من أجل التصدي للتحديات بشكل شامل. ومن الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، اتخاذ قرارات سريعة تترتب عليها تبعات يكون لها صدى إيجابي على حياة الشعب الأفغاني.

كما يتطلب مشاركة بناءً من جانب حركة الطالبان بشأن إيصال المواد بموجب المبادئ الإنسانية. ونرحب بالمسار الإيجابي في قدرة العاملات في مجال الأنشطة الإنسانية على إيصال المساعدة إلى الفئات الأضعف.

وقد أظهرت المملكة المتحدة التزامنا تجاه الشعب الأفغاني بمضاعفة مساعداتنا لأفغانستان في هذه السنة المالية إلى ٢٨٦ مليون جنيه استرليني. والأهم من ذلك، أننا صرفنا ١٦٣ مليون جنيه استرليني من تلك الأموال. ونشجع الآخرين على دعم النداء الذي أطلقته المنظمة للوفاء بتعهداتهم السخية من دون تأخير.

ونسلم بأن المساعدة الإنسانية ليست كافية في حد ذاتها، إذ يجب علينا أيضاً أن نعالج أزمة السيولة. ونؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة والبنك الدولي لإيجاد حلول خلاقية.

ونرحب أيضاً بالمناقشات الجارية بين البنك الدولي والمانحين بشأن إعادة تخصيص جزء من الصندوق الاستثماري لإعادة إعمار أفغانستان الذي تبلغ قيمته ١,٢ مليار دولار، بالإضافة إلى مبلغ ٢٨٠ مليون دولار تم صرفه بالفعل، من أجل دعم الخدمات الصحية الأساسية والأمن الغذائي والتغذية.

لقد كان مؤتمر هذا الأسبوع في أوصلو فرصة هامة للمملكة المتحدة والمانحين الآخرين والمجتمع المدني لإبلاغ حركة الطالبان بالتوقعات مباشرة - وهي توقعات حددها المجلس في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١).

ويساورنا قلق بالغ، خاصة إزاء التقارير التي تفيد بزيادة الأعمال الانتقامية ضد قوات الأمن والمسؤولين الحكوميين السابقين، فضلاً عن الهجمات على جماعات الأقليات واحتجاز أفراد المجتمع المدني، ولا سيما الناشطات. وندعو الطالبان إلى احترام العفو العام الذي أصدرته في آب/أغسطس عن جميع الأفغان وإجراء تحقيقات شفافة في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وكما سمعنا بوضوح من السيدة سراج وآخرين اليوم، فإن حقوق المرأة قد قُيدت بشدة أيضاً، حيث عجزت نساء كثيرات عن العمل

العام في نهاية هذا الشهر عن التوصيات الاستراتيجية والتنفيذية لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، المقرر تجديدها في آذار/مارس ٢٠٢٢. ونعتقد أنه ينبغي أن تُسند إلى البعثة القدرة اللازمة لتمكينها من الاستجابة بفعالية للتغيرات العميقة التي حدثت في أفغانستان.

وأود أن أختتم بياني بالقول إنه يجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نعمل بشكل جماعي وبناءً لإبقاء التركيز على نهج منسق وشامل ومتوازن في حل مشاكل أفغانستان المعقدة، بمنأى عن أي اعتبارات ومصالح جيوسياسية. وينبغي أن يكون واضحاً للجميع أنه لا بديل عن وحدة المجلس بشأن مسألة أفغانستان المعقدة. لقد أظهر الشعب الأفغاني الصمود والثبات، وسيحتاج إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي من أجل الخروج من دائرة الحرب والنزاعات الداخلية فيما يصوغ رؤية مشتركة لأفغانستان تستوعب مختلف وجهات نظر مجتمعها الغني وماضيه الفريد.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر بدوري الأمين العام والممثلة الخاصة ليونز والسيدة سراج على إحاطاتهم الرصينة اليوم، وأنا ممتن للسفير تيرومورتي على تقديمه آخر المستجدات بشأن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

يظل الوضع الاقتصادي في أفغانستان مدعاة للقلق الشديد. فأكثر من ٢٠ مليون شخص - أي نصف السكان - بحاجة إلى مساعدة عاجلة. ومخاطر وقوع كارثة إنسانية هي مخاطر حقيقية، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب الانهيار الاقتصادي.

ولا يزال عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقيادة الأمم المتحدة حاسمين. وترحب المملكة المتحدة بإطلاق إطار العمل الانتقالي اليوم، وهو نهج لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها لتوفير المساعدة المنقذة للحياة ودعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية. يتطلب إنقاذ الأرواح استجابة دولية بقيادة الأمم المتحدة تتمتع بما يكفي من موارد وأولويات وتنسيق. ونتعهد بتقديم دعمنا.

ومن المهم إحراز تقدم ملموس وقابل للقياس فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه أفغانستان، وتحديدًا فيما يتعلق بتشكيل حكومة شاملة للجميع، تحمي حقوق المرأة وتكافح الإرهاب وتدعم الاحتياجات الإنسانية والإنمائية. فلا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان دون معالجة تلك المسائل.

وسأبدأ بأولوياتنا الرئيسية.

أولاً، يجب أن يظل ضمان وحماية حقوق النساء والفتيات في جميع جوانب المجتمع أولوية، بما في ذلك حقهن في المساواة في الحصول على التعليم. كما تؤكد ضرورة مشاركة النساء والفتيات الأفغانيات مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع الميادين، حيث إن ذلك عنصر أساسي من عناصر التنمية والسلام والأمن على أرض الواقع في أفغانستان. وفي هذا السياق، يجب أن نرفض استغلال وتشويه الدين أو الثقافة كذريعة لحرمان النساء والفتيات في أفغانستان من حقوقهن الأساسية. فما من أساس ديني لذلك في أفغانستان أو في الإسلام. بل الواقع أن العكس هو الصحيح.

ويجب على المجتمع الدولي أن يُظهر تضامنه مع الشعب الأفغاني بتزويده بالمساعدات الإنسانية الضرورية المنقذة للحياة في الوقت الذي يواجه فيه واحدة من أسرع الأزمات الإنسانية والاقتصادية استفحالاً في العالم. ونؤكد مجدداً أهمية المساهمة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، التي تسعى إلى تقديم الإغاثة إلى ٢٢ مليون محتاج في أفغانستان اليوم. كما ندعو حركة طالبان إلى مواصلة تيسير وصول منظمات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية إلى المناطق والفئات الأكثر احتياجاً والسماح لها بإيصال المعونة الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) بتوافق الآراء، والذي قرر أن المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان لا تشكل انتهاكاً لتجميد الأصول المفروض بموجب نظام جزاءات القرار ١٩٨٨.

واستبعدت الفتيات عن المدارس. ونرحب بتأكيدات الطالبان بأن الفتيات سيتمكن من العودة إلى المدرسة في ٢١ آذار/مارس. وسيراقب المجتمع الدولي ذلك عن كثب. وكان الفصل بين الجنسين في المدارس قائماً بالفعل في ظل الحكومة السابقة ويرغب الكثير من الآباء في تعليم بناتهم. وسيتوقف السلام والاستقرار المستدامان في أفغانستان على السياسة التي تجسد التنوع الثري في أفغانستان، ونواصل الدعوة إلى الحوكمة الشاملة للجميع.

وفيما يتعلق بالإرهاب، نرحب بالالتزامات التي قطعتها حركة طالبان بالتصدي للجماعات الإرهابية ونحث أعضائها على ضمان ألا يتمكن تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وغيرهما من الجماعات الإرهابية من تنظيم صفوفها مرة أخرى أبداً أو من جمع الأموال أو التخطيط لشن هجمات من الأراضي الأفغانية. وقد أحطنا علماً بعناية بملاحظات الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز في ذلك الصدد وسنواصل مواءمة نهجنا تجاه حركة طالبان وفقاً لأفعالها - وليس أقوالها فحسب - استناداً إلى تلك الأولويات الأساسية.

ومن الأهمية بمكان أن نواصل في المجلس التحدث بصوت واحد دعماً لعمل الأمم المتحدة في الأشهر المقبلة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة ديورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسفير تيرومورتي، بصفته رئيس لجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على إحاطاتهم الشاملة. كما نرحب بمقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة محبوبية سراج، ونشكرها على أفكارها القيمة جداً اليوم.

منذ آب/أغسطس ٢٠٢١، تتابع الإمارات العربية المتحدة تطورات

الوضع في أفغانستان بقلق بالغ، لا سيما استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في الميدان. ويتيح اجتماعنا اليوم فرصة هامة للنظر في أفضل السبل لتحقيق الاستقرار والأمن في أفغانستان، فضلاً عن كيفية تحقيق تطلعات الشعب الأفغاني.

الكامل للمجتمع الأفغاني، بما في ذلك الأقليات الدينية، التي استهدفتها الهجمات الأخيرة.

ونتطلع إلى استعراض توصيات الأمين العام الاستراتيجية والتنفيذية بخصوص ولاية البعثة والتي ستصدر في نهاية هذا الشهر. وفيما يتعلق بالتطورات التي ذكرتها السيدة ليونز بشأن عمل حركة طالبان بصورة إيجابية مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، نأمل أن يسهم ذلك في ضمان نجاح البعثة في تنفيذ ولايتها. ونغتتم هذه الفرصة للتشديد على الدور الحيوي الذي تؤديه البعثة وجميع موظفي الأمم المتحدة في النهوض بالسلام والاستقرار في أفغانستان. ونشكرهم على عملهم. وتعتقد الإمارات العربية المتحدة أن الحالة في المستقبل ستطلب ولاية قوية لبعثة الأمم المتحدة حتى تتمكن من الإسهام على أفضل وجه في صون السلام والأمن الدوليين في أفغانستان.

ختاماً، نتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى دعم الجهود الدولية لإرساء الأمن والاستقرار في أفغانستان ونأمل أن نشهد تطورات إيجابية في هذا الاتجاه حتى يتسنى تلبية تطلعات الشعب الأفغاني إلى حياة كريمة ومستقبل مزدهر مستقر.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقييمه للحالة والممثلة الخاصة للأمين العام ليونز والسيدة سراج على المعلومات التي قدمتها.

والشكر موصول لزميلنا من الهند، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على المعلومات المستكملة التي قدمها بشأن عمل لجنة الجزاءات.

بعد ستة أشهر من استيلاء حركة طالبان على السلطة، لا تزال أفغانستان تقف عند مفترق طرق. وكل المؤشرات تنذر بالخطر ولا يزال العالم قلقاً عن حق إزاء طائفة واسعة من القضايا الرئيسية المرتبطة بالحالة الإنسانية المتردية والآفاق الاقتصادية القاتمة وسوء الإدارة وضعف المؤسسات والتهديدات الخطيرة لحقوق النساء والفتيات

وتواصل الإمارات العربية المتحدة دعمها للجهود الدولية الرامية إلى بناء مستقبل مستدام وأكثر قدرة على الصمود للشعب الأفغاني. ففي آب/أغسطس ٢٠٢١، أطلقنا جسراً جويًا، نقل حتى الآن أكثر من ٤٨٥ طناً من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والأغذية. كما ساعدنا في إجلاء أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص من أفغانستان طلبوا ذلك الدعم أو طلبت حكوماتهم ذلك. وهذا الأمر غير مستدام بالطبع ويجب أن نعمل بشكل جماعي لتحقيق الاستقرار في الحالة في الميدان وحل أزمة السيولة أيضاً بطريقة قوية وخاضعة للمساءلة.

وستواصل الإمارات العربية المتحدة تقديم المساعدة من خلال مؤسساتها الإنسانية، وفي الوقت نفسه تنسيق نهجها تجاه أفغانستان بوصفها عضواً يمسك بزمام المبادرة في منظمة التعاون الإسلامي. ونرحب بما ذكرته الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز عن تعاونها الوثيق مع المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أفغانستان بوصف ذلك خطوة هامة في هذا الاتجاه.

كما تتضمن دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن بالغ قلقها إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب على أمن أفغانستان ودول الجوار وبلدان المنطقة. فخلال الفترة الأخيرة، شهدنا هجمات إرهابية عنيفة في أفغانستان أودت بحياة مئات من المدنيين الأبرياء.

وندين تلك الهجمات بأشد العبارات وندعو حركة طالبان إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب في أفغانستان وقطع العلاقات مع كل الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم ومنع هذه الجماعات من استخدام أفغانستان لتهديد بلدان أخرى أو مهاجمتها.

ونشدد هنا على أن الإرهاب في أفغانستان خطر دولي، تتطلب مكافحته دعماً وتعاوناً على المستويين الإقليمي والدولي. كما أن دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان سيسهم إسهاماً كبيراً في منع انتشار التطرف، على نحو ما قال آخرون في وقت سابق اليوم. كما نؤكد ضرورة تعزيز التعايش السلمي في أفغانستان وحماية النسيج

والخوف من الإرهاب وتزايد عدم الاستقرار الداخلي والنزوح الجماعي للاجئين. وفي ظل هذه الآفاق، ليس من السهل إيجاد بصيص أمل.

وأود أن أ طرح خمس نقاط رئيسية.

ثالثاً، ينبغي أن يظل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الصحافة، هدفاً رئيسياً في أفغانستان. وينبغي ألا يكون العيش في أمان وأمن وكرامة للجميع، بمن فيهم النساء والفتيات والشباب والأطفال والأقليات، حلماً بل حقيقة.

ويتعين على المجلس الوقوف بحزم دعماً لحقوق النساء والفتيات في الحصول بشكل كامل وعلى قدم المساواة على التعليم والرعاية الصحية وحرية التنقل في بلدن والمشاركة الكاملة في الحياة العامة. وهذه ليست هبات - إنها حقوق عالمية. ويجب معاملة النساء والفتيات في أفغانستان كمواطنات متساويات. ولا مكان للتمييز والعنف الجنسانيين ضد النساء والفتيات في أفغانستان أو في أي مكان آخر في العالم.

رابعاً، لا شك في أن الإرهاب لا يزال يشكل خطراً في أفغانستان. ويجب ألا يصبح البلد مرة أخرى ملاذاً للإرهاب الدولي، ويجب على سلطاته أن تلتزم بمعايير وقواعد القانون الدولي. ويجب عدم استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أي دولة أخرى أو مهاجمتها أو لإيواء أو تدريب الإرهابيين أو التخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها. ويجب على حركة طالبان قطع العلاقات بشكل لا لبس فيه مع جميع المنظمات الإرهابية الدولية.

خامساً، تؤيد ألبانيا الدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأنشطتها في البلد. ونشيد بعمل البعثة في الميدان على الرغم من أوجه العجز المالي والتحديات اللوجستية والحالة الجغرافية السياسية المتزايدة التعقيد. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام وتوصياته، ودعوى إلى دور أقوى للأمم المتحدة في أفغانستان وإلى تعزيز ولايتها.

(تكلم بالفرنسية)

ويمكن للمجلس، بل يجب عليه، أن يفعل المزيد لمساعدة الشعب الأفغاني. وإذا أردنا أن نفي بعودنا، فمن الضروري أن نتصرف بوضوح وبعزم، والأهم من ذلك، بوحدة. وستواصل ألبانيا المشاركة

والخوف من الإرهاب وتزايد عدم الاستقرار الداخلي والنزوح الجماعي للاجئين. وفي ظل هذه الآفاق، ليس من السهل إيجاد بصيص أمل.

وأود أن أ طرح خمس نقاط رئيسية.

أولاً، لم يتم حتى الآن الاستجابة للدعوات المنادية بتشكيل حكومة شاملة للجميع في أفغانستان. وندعم شعب أفغانستان في آماله وتوقعاته بشأن السلام والعدالة والتنمية. ويتعين على البلد أن يخطط في عملية مصالحة وطنية يقودها الأفغان ويملكون زمامها. والسبيل الوحيد لإيجاد مستقبل مستدام لجميع أبناء الشعب الأفغاني هو من خلال التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع عن طريق التفاوض. ونرحب بالمحادثات الجارية في أوسلو.

إن المكاسب الهامة التي تحققت في السنوات العشرين الماضية لا تتعرض لتهديد خطير ومستمر فحسب، بل ويجري هدمها بصورة منهجية على نحو ما سمعنا. ويجب إخبار طالبان بوضوح وحزم بأنها تسلك المسار الخاطئ. ويجب أن تفهم أن وجود حكومة مسؤولة يستلزم توافر كل ما يتحلى به الشعب الأفغاني من قوة ومهارة وتنوع. وقد شهدنا ذلك في أماكن أخرى ونعلم أيضاً من تجربتنا أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية شرط مسبق لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والتقدم الملموس.

وتحث ألبانيا مجلس الأمن على إيلاء أولوية واضحة لمشاركة المرأة في العمليات التي تشكل مستقبلها. ونحن مدينون بذلك للنساء الأفغانيات، اللواتي قدمات الكثيرات منهن كل شيء ويخاطرن بحياتهن من أجل تحقيق السلام والكرامة، بمن فيهن اللاتي لا يُعرف مصيرهن حالياً واللاتي يجب على طالبان تقديم رد بشأنهن. والسيدة سراج ليست سوى واحدة من بين النساء الشجاعات اللاتي لم يستسلمن ولا يخشين الرجال حاملتي الأسلحة.

ثانياً، من المستحيل ألا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان، ولا سيما خلال فصل الشتاء. ونشيد بالجهود الهائلة التي تبذلها الأمم المتحدة في الميدان على الرغم من التحديات المختلفة لتخفيف معاناة من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة قدر الإمكان.

التنمية الطويلة الأجل حتى لا تتكرر المشاهد التي نراها اليوم في المستقبل.

وفي كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي جزم بأن تقديم المساعدة الإنسانية لا يشكل انتهاكا لنظام الجزاءات. ويجب أن نتجاوز تلك الخطوة الهامة وأن نعالج أزمة السبيلة العاجلة في أفغانستان. وإذا أُريد إتاحة الفرصة لأفغانستان لمنع

حدوث انكماش اقتصادي حاد وازدياد مروع في الفقر والجوع، فلا بد أن تتاح للمؤسسات المالية الأفغانية إمكانية الحصول على أصولها، التي تخضع حاليا لجزاءات انفرادية. ولذلك نناشد البلدان المعنية أن تنتظر في هذه المسألة في ضوء الحالة الإنسانية الحرجة في أفغانستان.

ومع ذلك، يجب أن نواصل مطالبة سلطات الأمر الواقع بالتحقيق بأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالنسبة للبرازيل، يشمل ذلك أربع مسائل رئيسية هي: أولاً، تشكيل حكومة شاملة للجميع بمشاركة النساء والأقليات العرقية والدينية؛ ثانياً، احترام حق المرأة في العمل وحصول الفتيات على التعليم مجاناً على جميع المستويات؛ ثالثاً، الالتزام بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري الثاني، بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبمبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة، فضلاً عن خارطة الطريق لعام ٢٠١٤ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية؛ رابعاً، اتخاذ إجراءات حاسمة وموثوقة ضد استخدام المنظمات الإرهابية للأراضي الأفغانية.

وتشكل الأزمة الأفغانية تهديداً لحياة ملايين الأسر في الأراضي الأفغانية والبلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرارها يهدد بشكل خطير السلام والاستقرار الإقليميين.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على أفكاره، وأشكر الممثلة الخاصة، السيدة ديورا ليونز، على إحاطتها. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذه الأوقات العصيبة. كما أشكر السيدة محبوبية سراج على تشاطرها أفكارها وإيادها.

في الجهود الرامية إلى مساعدة الشعب الأفغاني على بناء مستقبله. وقد شهد أكثر من ٢ ٠٠٠ لاجئاً أفغانياً ممن وجدوا المأوى في ألبانيا، تحولوا في حياتهم. ونود أن نرى قريباً اتفاقاً مماثلاً تتحقق لجميع الأفغان، بمن فيهم الأطفال والفتيات والنساء، في بلدهم. ويجب أن نحكم على السلطات، كما أشارت الممثلة الخاصة ليونز بحق، ليس بكلماتها بل بأفعالها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على مداخلته والسيدة ليونز على معلوماتها القيمة بشأن الحالة في الميدان. كما أشكر السفير تيرمورتى على تقييمه بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والسيدة سراج على بيانها. وأرحب أيضاً بوفود أفغانستان وأوزبكستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلى عن الشعب الأفغاني في الضراء. فمسير ملايين الأسر التي تواجه صعوبات يرتفع باتصدي بسرعة للأزمة الإنسانية المتفاقمة. وأود أن أعرب عن دعم البرازيل لخطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان وخطة التأهب والاستجابة الإقليمية للاجئين في حالة أفغانستان. ويجب على الأمم المتحدة أن تتصرف على وجه السرعة وبصوت واحد لضمان عدم التخلي عن الشعب الأفغاني.

لقد بذلنا جهداً يتناسب مع التزامات البرازيل ومسؤولياتها الإنسانية، إذ وضعنا سياسة لمنح التأشيرات لأسباب إنسانية بغية مساعدة المتضررين من الحالة في أفغانستان، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات. وقد وافقنا بالفعل على أكثر من ٦٠٠ تأشيرة من هذا النوع للأشخاص المحتاجين، مما ساعدهم على إيجاد ملاذ وكرامة في بلدنا بدعم وتضامن من المجتمع المدني البرازيلي والمجتمعات المحلية المضيفة.

ومع ذلك، فإن المساعدة الإنسانية الطارئة لن تكون كافية لتحقيق الاستقرار في البلد. وترى البرازيل أن من الضروري اتخاذ تدابير تحبذ

الأخرى للعمل على تمكين تقديم المساعدات التي تشتد حاجة شعب أفغانستان إليها على وجه السرعة.

ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا لأفغانستان والمنطقة. وبين القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) بوضوح توقعات المجتمع الدولي بشأن مجموعة من المسائل الحاسمة والفورية. ويحدد القرار المتطلبات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ويشير إلى التزام الطالبان بعدم السماح باستخدام الأراضي الأفغانية للإرهاب، بما في ذلك من جانب الإرهابيين والجماعات الإرهابية المدرجة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ومع ذلك، نحن بحاجة إلى أن نشهد تقدما ملموسا في كفاءة عدم حصول هذه الكيانات الإرهابية المحظورة على أي دعم - ضمني أو مباشر - سواء من أفغانستان أو الملاذات الإرهابية الموجودة في المنطقة.

وبين القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) أيضا توقعات المجتمع الدولي من حيث ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وممثلة للجميع تشارك فيها النساء والأقليات والمجموعات السياسية والعرقية المتنوعة في البلد مشاركة مُجدية؛ وأهمية احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والأقليات؛ والمطلب المتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية لشعب أفغانستان.

إن تحقيق السلام والأمن في أفغانستان ضرورة بالغة الأهمية يتعين علينا جميعا أن نسعى جاهدين من أجلها. وسيكون للتطورات الأخيرة في أفغانستان أثر كبير على البلدان المجاورة والمنطقة الأوسع نطاقا، إلى جانب ما يترتب عن ذلك من آثار عالمية. وتدعو الهند إلى إقامة نظام شامل في أفغانستان يمثل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. ومن الضروري أن يأتي التشكيل شاملا وممثلا للجميع في سبيل الشرعية.

واليوم، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد فيما يتعلق بأفغانستان. ويطلب القرار ٢٥٩٦ (٢٠٢١) إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن يتضمن توصيات استراتيجية وعملية لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في ضوء التطورات السياسية والأمنية

وبوصفنا جارا مباشرا لأفغانستان وشريكا لها منذ أمد بعيد، لا تزال التطورات التي وقعت مؤخرا في أفغانستان - ولا سيما تدهور الحالة الإنسانية - تشكل مصدر قلق. كما تشاطر الهند المجتمع الدولي قلقه بشأن المسائل المتصلة بتقديم المساعدة الإنسانية الفورية، وضمن تشكيل حكومة تمثيلية وشاملة للجميع حقا، ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والحفاظ على حقوق النساء والأطفال والأقليات. إن النهج الذي تتبعه الهند إزاء أفغانستان كان دائما يسترشد بصداقتها التاريخية مع شعبها. وستظل الهند تسترشد في نهجها تجاه أفغانستان بعلاقتها الخاصة مع الشعب الأفغاني والتوجيهات المنصوص عليها في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١). وما زلنا ثابتين في التزامنا بتقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان.

وفي ذلك المعنى، التزمت الهند بتزويد الشعب الأفغاني بـ ٥٠ طن متري من القمح، فضلا عن الأدوية المنقذة للحياة ومليون جرعة من لقاحات مرض فيروس كورونا. وقد أرسلنا بالفعل ثلاث شحنات من مواد المساعدة الإنسانية تتألف من أدوية، بما في ذلك أدوية لمرض فيروس كورونا، سلمت إلى منظمة الصحة العالمية ومستشفى إنديرا غاندي للأطفال في كابول.

وفي الشهر الماضي، شاركنا أعضاء المجلس الآخرين في تأييد اتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان، مع ضمان أن يمارس مجلس الأمن إشرافه لمنع أي تحويل محتمل للأموال وإساءة استخدام الإعفاءات من الجزاءات. كما أيدنا دعوة المجتمع الدولي إلى أن يكون وصول المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان مباشرا ومن دون أي عائق. ونؤكد مجددا أن المساعدات الإنسانية ينبغي أن تستند إلى مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلالية، ويتعين أن يكون توزيع المساعدات غير تمييزي ومتاحا للجميع، بغض النظر عن العرق أو الدين أو المعتقد السياسي. وينبغي أن تصل المساعدات، على وجه الخصوص، إلى الفئات الأضعف أولا، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات. والهند، بوصفها أكبر شريك إقليمي لأفغانستان في مجال التنمية، مستعدة للتنسيق مع الجهات المعنية

نظام جمهوري يخدم المصالح الوطنية لأفغانستان وشعبها، في شراكة مع المجتمع الدولي.

وأتكلم لكي أعرض بشكل مشروع القيم المشتركة والإنجازات التي تحققت في أفغانستان، والتضحيات بالدماء والأموال التي قدمها شعبنا والمجتمع الدولي منذ عام ٢٠٠١ لكي نعرب أمام مجلس الأمن عن المطالب والشواغل المشروعة لشعب أفغانستان بشأن مستقبل بلدنا ومصيره غير المؤكدين.

وأود أن أؤكد أنني لا أمثل حكومة أفغانستان السابقة، بقيادة أشرف غني، التي فقدت شرعيتها الوطنية والدولية، كما أنني لا أمثل مصالح أي مجموعة سياسية.

لقد عانى رجال بلدي ونساؤه لأكثر من ٤٠ عاما من حروب وأعمال عنف لا هودة فيها - ولا تلوح في الأفق نهاية لآلامهم ومعاناتهم وبؤسهم. وأنا تقريبا في نفس عمر الحرب الدائرة في بلدي. وقد عانيت مباشرة، بصفتي أفغانيا ولد وترعرع في أفغانستان، من الآثار السلبية للحرب.

لقد تسبب النزاع الوحشي في إراقة الدماء وتفشي الفقر وتدمير الهياكل الأساسية في البلد. وقد شهدت كيف فقد ملايين الأفغان، بمن فيهم النساء والأطفال، أرواحهم أو أصبحوا من ذوي الإعاقة أو أجبروا على مغادرة ديارهم وترك أسرهم والبلد الذي يحبونه. وللأسف، لا يزال تطلعا إلى تحقيق السلام محض حلم.

لقد شهدت الأشهر الخمسة الماضية ازديادا في حدة الأزمة الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الأليمة التي تعيشها أفغانستان. ويأتي ذلك في أعقاب الفشل المشترك لجميع الأطراف وتقاعسها عن العمل، ولكنه يعزى إلى حد كبير إلى استمرار الرئيس السابق أشرف غني وحكومته في تعطيل محادثات السلام بين الأطراف الأفغانية، وأخيرا هروبهما غير المسؤول والمفاجئ من البلد، مما أدى إلى انهيار الجمهورية.

وكان ذلك الحدث القشة التي أسفرت عن الفشل الذريع لمحادثات السلام، التي كان يمكن أن تحقق تسوية سياسية عن طريق التفاوض

والاجتماعية الأخيرة. ونتطلع إلى تلقي هذا التقرير ونرى أنه ينبغي أن يتضمن توصيات شاملة من منظور استراتيجي. وعندما يقرر المجلس مستقبل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في آذار/مارس من هذا العام، يجب أن يصب تركيزه على رفاه الشعب الأفغاني وسلامته وتطلعاته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين مجددا بالآلا تزيد مدة بياناتهم على خمس دقائق حتى يتسنى للمجلس أداء عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد فايق (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى النرويج، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على تنظيم هذه الإحاطة الرفيعة المستوى بشأن الحالة في أفغانستان وكذلك جهودها المتواصلة للوساطة من أجل السلام مع التمسك بمبادئ حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات، وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والدعوة إلى حماية المدنيين في أفغانستان.

وأود أيضا أن أشكر معالي الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام ليونز على ملاحظتهما القوية والصريحة بشأن الحالة الراهنة في أفغانستان والدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذه المرحلة الحرجة.

كما أود أن أشكر سعادة السفير تيرومورتي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على تقييمه، وكذلك السيدة محبوبية سراج على بيانها الثاقب وعرضها النير.

أتحدث إليكم باسم شعب أفغانستان، الذي عانى على مر أربعة عقود من نزاع لا يطاق. إنني أتكلم بالنيابة عن ٢٨ مليون أفغاني، بمن فيهم النساء والفتيات، ممن يعانون من الجوع والفقر والحرمان من حقوقهم الإنسانية والإسلامية الأساسية والذين لا يجب التخلي عنهم.

أتكلم باسم موظفي الخدمة المدنية في مختلف المؤسسات الأفغانية، بمن فيهم الدبلوماسيون المحترفون، الذين عملوا على مدى العقدين الماضيين بنزاهة من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة لتنفيذ

ثانياً، في حين أن إيصال المساعدات الإنسانية أساسي لسد فجوة الاحتياجات، أود أن أبرز أهمية توجيه المساعدات الإنمائية إلى أفغانستان لتجنب انتكاس التقدم المحرز حتى الآن واستئناف مشاريع التنمية الاقتصادية من أجل توفير فرص عمل والمساعدة على تحقيق مزيد من التنمية المستدامة. وسيطلب ذلك إقامة دولة مشروعة من خلال تشكيل حكومة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تقوم على النزاهة والكفاءة والجدارة، وتتألف من مهنيين، بمن فيهم النساء، ملتزمين بالمصالح الوطنية لأفغانستان. إن دعم المجتمع الدولي لتشكيل حكومة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة في انخراطه مع الطالبان أمر حتمي.

ثالثاً، يجب عدم المساس بحقوق الإنسان الأساسية وحرية التعبير لجميع المواطنين الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات والأقليات، أو المساومة فيها. ولأسف، هناك مخاوف بشأن تقارير من كيانات الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية تشير إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من جانب الطالبان في أفغانستان، بما في ذلك التمييز الجنساني ضد النساء والفتيات واحتجاز الصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان والمتظاهرين السلميين والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة والاختفاء القسري لمسؤولين حكوميين سابقين وأفراد من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في جميع أنحاء أفغانستان.

إنني أدعو الطالبان إلى وضع حد لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والوفاء بالعفو العام والسماح للنساء بالعمل وفتح أبواب المدارس والجامعات أمام الفتيات. كما أود أن أعرب عن قلقي إزاء اختفاء ناشطتين هما تامانا زاريابي وباروانا إبراهيمخيل، وكذلك علياء عزيزي، وهي مسؤولة كبيرة في السجن، ما فتئت مفقودة. وأود أن أدعو الطالبان إلى تقديم معلومات عن أماكن وجودهن والإفراج عنهن فوراً.

رابعاً، يجب أن نحافظ على الإنجازات التي تحققت في السنوات العشرين الماضية ولأندع الاستثمار الدولي يذهب سدى. وإذا لم يتحرك المجتمع الدولي لمعالجة الأزمة الحالية، فإن أفغانستان ستخسر كل تلك المكاسب، ولا سيما رأسمالها البشري من خلال نزوح الأدمغة والهجرة. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من ٧٠ في المائة من السكان

يدعمها شركاء وطنيون وإقليميون ودوليون. وقد مكن ذلك الفشل أيضاً حركة الطالبان من الاستيلاء على أفغانستان وأسفر عن الآثار الكارثية المتمثلة في تدمير الإنجازات المشتركة التي تحققت في السنوات العشرين الماضية وتحطيم الآمال المباشرة في مستقبل أفضل في أفغانستان.

ونتيجة لذلك، تشتد حاجة أكثر من نصف السكان الأفغان، بمن فيهم الرجال والنساء والأطفال، إلى المساعدات الإنسانية اليوم، وهم يواجهون نقصاً في الغذاء والمأوى والخدمات الصحية الأساسية في هذا الشتاء القارس. ومن الناحية السياسية، لم يعترف المجتمع الدولي بسلطات الأمر الواقع، المتمثلة في حركة الطالبان، لأنها لم تقبل بالتزاماتها، بما في ذلك تشكيل حكومة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة لتقديم الخدمات الأساسية للشعب الأفغاني مع كفالة احترام مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات والأقليات الأخرى.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أشاطر مجلس الأمن النقاط التالية لكي ينظر فيها لإنقاذ الشعب الأفغاني من الحالة الراهنة.

أولاً، أود أن أؤكد الحاجة الملحة إلى التعامل مع الحالة الإنسانية في أفغانستان باعتبارها أولوية قصوى. وأود أن أؤكد وأكرر دعوة الأمين العام لإيجاد سبل عملية لضخ النقد بسرعة في الاقتصاد الأفغاني لدفع مرتبات موظفي القطاع العام والمعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والحيلولة دون انهيار القطاع المصرفي. ويكتسي إيصال المساعدات الإنسانية أهمية حاسمة لإنقاذ حياة الشعب الأفغاني. وينبغي توجيهها وتسليمها إلى الأفغان الضعفاء استناداً إلى آليات تتسم بالشفافية.

وأود أن أعرب عن عميق تقديرنا للأمم المتحدة والمانحين الإقليميين والدوليين على ما اتخذوه من خطوات كبيرة حتى الآن، بما في ذلك الدعم الإنساني السخي المقدم واستضافة اللاجئين الأفغان وعمليات الإجلاء وجميع التدابير الأخرى، مثل اتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) بالإجماع، الذي يوفر إعفاء إنسانياً، وإطلاق خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان لعام ٢٠٢٢. وأحث أعضاء المجلس على دعم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية ومواصلة دعمهم الإنساني من أجل الشعب الأفغاني.

سابعاً، أود أن أشدد على أن دور الأمم المتحدة في معالجة الحالة الراهنة في أفغانستان، من خلال تنسيق وتقديم المعونة الإنسانية، في تسوية سياسية أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونشيد بصفة خاصة بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وندعمه، ونتطلع إلى دور أكبر وأقوى للبعثة لدى تجديد ولايتها في آذار/مارس.

وأخيراً، أدعو الطالبان إلى الامتثال لالتزاماتها الوطنية والدولية والسعي إلى الحصول على شرعيتها الوطنية من الشعب الأفغاني بكفالة السلامة والأمن والحياة الكريمة لجميع المواطنين الأفغان، من دون تمييز، حيث تتمتع حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالاحترام والحماية الكاملين. إن هذا وقت يتطلب أن تتصرف الطالبان بمسؤولية من أجل مصالح ورفاه وحقوق كل أفغاني، بمن فيهم النساء والفتيات. ويتعين على الطالبان، لإنقاذ أفغانستان من الأزمة الجارية، أن تبرهن على نواياها والتزامها من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة لصالح شعب أفغانستان من دون أن تدع أحداً يتخلف عن الركب، بغض النظر عن نوع الجنس أو الأصل العرقي. وإلا فإن تقاعسها سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الحالية ويقود إلى كارثة إنسانية في أفغانستان. إنني أشكر الجميع على بياناتهم وإعراهم عن دعمهم للشعب الأفغاني في جلسة اليوم. ولدى مجلس الأمن، تحت تصرفه، جميع الأدوات ذات الصلة لإنقاذ أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان. **السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بالنرويج لعقدها هذه الجلسة بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، ديبورا ليونز، والسفير تيرومرتي، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، وممثلة المجتمع المدني، السيدة محبوبة سراج، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

لقد عاش الشعبان الأوزبكي والأفغاني على مدى قرون جنباً إلى جنب في فضاء ثقافي وحضاري واحد. ويرتبط البلدان ببعضهما من خلال روابط الصداقة التي تجمع بينهما منذ قرون والتاريخ المشترك

الأفغان من الشباب، ولا توجد فرص عمل. وإذا لم تكن هناك فرص عمل ومصادر دخل مشروعة، فثمة خطر كبير من قيام الجماعات الإرهابية بتجنيد هذا الجيل الشاب وإساءة استخدامه، الأمر الذي سيعزز التطرف والأصولية وسيحول أفغانستان مرة أخرى إلى مركز إرهابي، مشكلاً تهديداً محتملاً للبلد نفسه والمنطقة والعالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدفق المهاجرين واللاجئين الأفغان إلى البلدان المجاورة سيزيد من إجهاد القدرات الإقليمية في مجال العمل الإنساني.

خامساً، على الرغم من أننا نقدر كل جهود الشركاء الإقليميين والدوليين لعقد المؤتمرات ومعالجة الحالة في أفغانستان باستضافة وتيسير الحوارات بين الأفغان وحركة الطالبان، فإننا نود أن نطلب من المجلس أن يعقد مؤتمراً دولياً، بقيادة الأمم المتحدة، لإجراء محادثات فيما بين الأفغان لبدء مفاوضات بين أصحاب المصلحة الأفغان الرئيسيين، بما في ذلك الأشخاص غير المتورطين في قضايا الفساد والقضايا الجنائية والشخصيات العامة ذات السمعة والخلفية الطيبتين وموظفي الخدمة المدنية والدبلوماسيين المهنيين والمجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان، للعمل على وضع خريطة طريق سياسية نحو تشكيل حكومة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، لتمهيد الطريق إلى تعديل الدستور وتمكين الشعب الأفغاني من انتخاب قاداته وممثليه من خلال الانتخابات.

سادساً، أود أن أطلب تجميد ومصادرة جميع الأصول الأفغانية التي نقلت بصورة غير قانونية إلى حسابات المسؤولين الحكوميين السابقين الذين تورطوا في الفساد واختلاس المعونة الدولية المرسلة للشعب الأفغاني. فيجب مساءلتهم ومحاكمتهم. من الظلم أن يموت ٢٨ مليون شخص جوعاً وتبيع الأمهات أطفالهن للبقاء على قيد الحياة، في حين يعيش هؤلاء المسؤولون الحكوميون السابقون الفاسدون في منازل وفيلات فاخرة في بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم. كما ندعو الدول الأعضاء وجميع الشركاء الدوليين إلى عدم منحهم اللجوء والمنابر للمشاركة السياسية أو التحدث عن أفغانستان، لأن ذلك سيزيد من إيذاء مشاعر الشعب الأفغاني ويضر بمصالح البلدان الدولية ويقوض في نهاية المطاف جهود المجتمع الدولي والشركاء لتحقيق أي تسوية سياسية مستقبلية في أفغانستان.

البلد المالية في الخارج ورفع الجزاءات الأحادية الجانب وتشجيع مشاركة المؤسسات الدولية بشكل أكثر نشاطا في تمويل مختلف مشاريع الهياكل الأساسية في البلد.

وتدعم أوزبكستان مواصلة تنفيذ المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك في مجالي الطاقة والنقل. وأوزبكستان مستعدة بصفة خاصة، بالاشتراك مع الجانب الأفغاني، لتنفيذ مشروعات رئيسيين - بناء خط سورخان - بول - خموري لنقل الطاقة وسكة حديد تيرميز - مزار الشريف - كابول - بيشاور. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل الأخصائيون الأوزبكيون مؤخرا العمل على استئناف العمليات في المطار الدولي في مزار الشريف.

وفي الوقت نفسه، لا تزال أوزبكستان مقتنعة بأنه ينبغي ألا تُستخدم أراضي أفغانستان مرة أخرى أبدا كملاذ آمن لمختلف الجماعات الإرهابية الدولية. وخلال اتصالاتنا المنتظمة مع السلطات الجديدة في كابول، أعطتنا الأخيرة تأكيدات بأن أراضي أفغانستان لن تشكل مرة أخرى تهديدا لجيرانها المباشرين أو لأي بلدان ثالثة أخرى.

ختاما، أود أن أكرر ما قاله الأمين العام في وقت سابق اليوم من أنه ينبغي لنا في هذا الوقت العصيب ألا نتخلى عن الشعب الأفغاني الذي يواجه أشد المشاكل صعوبة. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور قيادي في تعبئة وتنسيق الجهود الدولية لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تواجه أفغانستان أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. ومنذ آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8908)، ما فتئ الوضع يتدهور دون أن يلوح في الأفق أي مؤشر على إحراز تقدم.

ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، يحتاج أكثر من ٢٤ مليون شخص إلى المعونة الإنسانية ويواجه نصف السكان الجوع الحاد. وعلاوة على ذلك، نزح أكثر من ٩ ملايين شخص. وإذا تُركت الحالة دون رادع،

والدين والعادات والتقاليد. ولذلك، دأبت أوزبكستان على اتباع سياسة ودية تجاه تلك الدولة المجاورة الشقيقة تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المصالح المشتركة.

إننا نعتقد، في طشقند، أنه من المهم اليوم للمجتمع الدولي أن يقيم حوارا بناء مع السلطات الجديدة في كابول من أجل الانخراط معها وحثها على الوفاء بوعودها والتزاماتها الدولية، مثل تشكيل حكومة شاملة للجميع تقوم على تمثيل واسع، بما يكفل الحقوق والحريات الأساسية لشعبها، بما في ذلك النساء والأقليات القومية.

إن الأمة الأفغانية حاليا في وضع صعب للغاية. والبلد يوشك أن يكون على شفا أزمة إنسانية. ولذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل الجهود اللازمة للحيلولة دون المزيد من التدهور. وقد أرسلت أوزبكستان من جانبها، في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر الماضيين، مساعدات إنسانية ضرورية إلى الشعب الأفغاني تتألف من مواد غذائية وضرورات يومية وملابس وفحم.

ويجري في الوقت الراهن نقل المعونة الإنسانية لا من أوزبكستان فحسب، بل كذلك من بلدان إقليمية ومنظمات دولية أخرى بما فيها الأمم المتحدة، إلى أفغانستان عبر مدينة تيرميز الأوزبكية الحدودية. وبغية الاستفادة بكفاءة وفعالية من الموارد التي خصصها المجتمع الدولي وكفالة إيصال المعونة الإنسانية إلى أفغانستان في الوقت المناسب وعلى نحو مجد على أساس منتظم، اقترح الجانب الأوزبكي مؤخرا إنشاء مركز متعدد الوظائف في مدينة تيرميز تحت رعاية الأمم المتحدة. وينبغي ملاحظة أن بمدينة تيرميز جميع الهياكل الأساسية اللازمة لهذه الأغراض - مطار وسكك حديدية وطرق سريعة متصلة بأفغانستان، فضلا عن محطة كبيرة للنقل والإمداد - مركز تيرميز للشحن - تقع على مقربة من الحدود مع أفغانستان، تحتوي على معدات حديثة ومرافق تخزين كافية. وقد استخدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي المحطة بالفعل لإيصال المعونة الإنسانية إلى أفغانستان.

ونعتقد في أوزبكستان أنه من أجل إخراج أفغانستان من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الشديدة الحالية، من المهم إلغاء تجميد أصول

الاقتصاد الأفغاني وإنقاذ حياة الناس، ينبغي ألا يكون مسيساً أو مشروطاً بأي حال من الأحوال.

ونؤيد الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها حتى الآن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان، ونرحب في هذا الصدد بإطلاق الآلية الأخيرة، أي إطار الأمم المتحدة للمشاركة الموحدة خلال المرحلة الانتقالية، فضلاً عن قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبصورة مشتركة بإطلاق خطة الاستجابة الإنسانية والإقليمية للاجئين إلكترونياً على الإنترنت. وتلك المبادرات خطوات هامة تحتاج إلى تعزيز، إلى جانب جهود أخرى لمعالجة وتلبية احتياجات الشعب الأفغاني والبلدان المضيفة للاجئين.

ونحيط علماً بالقرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) المتخذ بالإجماع بشأن استثناء المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة الإنسانية من نظام الجزاءات. ونأمل أن ييسر القرار تقديم المعونة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المحتاجين.

وإلى جانب المسائل الإنسانية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التأكيد على شواغل مشروعة أخرى مثل الحاجة إلى تشكي حكومة شاملة للجميع وتمثيلية في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل جهود لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في أفغانستان، وينبغي بنفس القدر من الأهمية، ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل إيران عملها مع جميع الأطراف في أفغانستان، بما في ذلك حركة طالبان. وقد استضفنا مؤخراً وفداً رفيع المستوى من طالبان وتبادلنا معهم الآراء على نحو ما بينت بالتفصيل، لا سيما بشأن الحاجة إلى إنشاء حكومة شاملة للجميع في أفغانستان تمثل حقاً المجتمع الأفغاني المتعدد الأعراق. وسنواصل أيضاً مشاوراتنا مع جيران أفغانستان، فضلاً عن الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، للمساعدة في إحلال السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في أفغانستان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

فإنها يمكن أن تؤدي إلى الانهيار الاجتماعي والاقتصادي للبلد وإلى إفقار مأساوي للأمة بأسرها.

وتعرب جمهورية إيران الإسلامية عن قلقها البالغ إزاء العواقب المدمرة المحتملة لتلك الحالة على أمن واستقرار المنطقة، بما في ذلك البلدان المجاورة. وخلال السنوات الأربعين الماضية، بذلت إيران كل ما في وسعها لدعم الشعب الأفغاني. وتلك هي السياسة الرسمية لحكومتنا، التي أيدتها مرشدنا الأعلى. وأرسلنا قوافل إنسانية، تحمل إمدادات من بينها الأغذية والأدوية والإمدادات الطبية، إلى أفغانستان.

وبعد استيلاء طالبان على السلطة في الصيف الماضي، لم نغلق حدودنا مع أفغانستان، ولا تزال التجارة العادية بين الجانبين مستمرة حالياً. وخلال موسم الشتاء هذا، من الأهمية بمكان مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. ومنذ آب/أغسطس الماضي، ما فتئ آلاف الأفغان يدخلون إيران يومياً. والحالة العامة داخل أفغانستان لها أثر مباشر على قرار السكان بالبقاء في البلد أو مغادرتها إلى البلدان المجاورة وما وراءها.

وفي حين أن الجزاءات اللإنسانية التي فرضتها الولايات المتحدة قد خلقت صعوبات هائلة لحكومتنا وشعبنا، يجري تزويد الرعايا الأفغان الذين يعيشون في إيران بمختلف الخدمات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والعلاج الطبي، فيما لا نتلقى سوى الحد الأدنى من المساعدة من المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، وإلى جانب برنامج تطعيم سكاننا، نقوم أيضاً بتطعيم اللاجئين الأفغان ضد مرض كوفيد-١٩.

ولكن بسبب الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، فإن مواردنا المالية مقيدة. ومن الواضح أنه إذا لم يقدم المجتمع الدولي مساعدة كافية للرعايا الأفغان الذين يعيشون في إيران في الوقت المناسب، فلن نتمكن، بمفردنا، من مواصلة دعمنا للاجئين الأفغان، الذين يسعى عدد كبير منهم إلى الذهاب إلى أوروبا عبر إيران.

وندعو المجتمع الدولي مرة أخرى، ولا سيما البلدان المانحة، إلى النهوض بمسؤولياتها وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية لجيران أفغانستان من أجل مساعدة اللاجئين والنازحين. وعلاوة على ذلك، فإن الإفراج عن الأصول الأفغانية المجمدة، وهو أمر أساسي لإنعاش

الإنسانية أو الاقتصادية أو الإنمائية إلى أفغانستان، فإن اتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) أعاد تأكيد هذا الفهم وأوضحه. وتعتقد باكستان أن بإمكان جميع الأطراف الفاعلة الآن أن تضطلع بأعمالها في أفغانستان دون خوف من توجيه اللوم أو فرض قيود بصورة تعسفية. ونرحب بقيام البنك الدولي بالإفراج عن بعض الأموال ونحث على الإفراج عن بقية مخصصات الميزانية لأفغانستان على الفور. وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان إلغاء تجميد احتياطات أفغانستان. ولا يوجد مبرر قانوني لحرمان الشعب الأفغاني من أصوله الوطنية. وهذه الأموال ضرورية بشدة لدعم الاقتصاد الأفغاني وتحقيق استقراره وإنعاشه وإنقاذ أرواح الملايين من الأطفال والنساء والرجال الأفغان الفقراء والجوع. وسيكون ذلك أكثر مظاهر التضامن فعالية وسخاء مع شعب أفغانستان.

وتبذل باكستان كل ما في وسعها لمساعدة إخواننا وأخواتنا الأفغان. وقدمنا ٣٠ مليون دولار من الأغذية وغيرها من المساعدات. وأنشأنا جسرا برياً وجوياً لأفغانستان. ونحن نساعد في ترميم المستشفيات والمرافق الأخرى. وفتحنا حدودنا للأفغان المحتاجين إلى الدعم الطبي. وبالطبع، سنواصل رعاية ما يقرب من ٤ ملايين لاجئ أفغاني حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم.

وفي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، استضافت باكستان، مع المملكة العربية السعودية، دورة استثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي لحشد الدعم لأفغانستان. وأنشأت صندوقاً استثمارياً إنسانياً لمنظمة التعاون الإسلامي وستساعد على إنعاش النظام المصرفي الأفغاني. وستعمل منظمة التعاون الإسلامي عن كثب مع الأمم المتحدة في هذا المسعى.

وتؤيد باكستان هدف الحكومة الشاملة واحترام حقوق الإنسان لجميع الأفغان، لا سيما حقوق النساء والفتيات. ونحن على علم بالمناقشات الجارية في مواقع مختلفة لتعزيز هذه الشمولية. ونأمل أن تكون ناجحة.

ونعلم أيضاً بتأكيدات الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بتوفير التعليم للفتيات. وننتظر إلى إعادة فتح مدارس البنات في الشهر المقبل.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، عن امتناني على عقد هذه المناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولرئيس وزراء النرويج على مشاركته. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام وممثلته الخاصة، السيدة ديورا ليونز، على إحاطتيهما الهامتين. وأرحب أيضاً بالرسالة القوية التي نقلتها السيدة محبوبة سراج وكذلك بالبيان المثير للاهتمام الذي أدلى به أخي العزيز من أفغانستان، السيد فايق.

لقد استمعنا إلى مواطنين اثنين من أفغانستان. واعتقد أن مناقشتنا كانت ستكون أكثر تفاعلاً ومثمرة بقدر أكبر لو تمكنا أيضاً من الاستماع إلى ممثل للحكومة الأفغانية المؤقتة حتى نتمكن من إحراز بعض التقدم من خلال هذه المناقشات.

ونظراً للأثر التراكمي للنزاع دون الاعتماد على جهات خارجية وفي ظل تجميد الأصول، يجد ملايين الأفغان من الرجال والنساء والأطفال، كما ذكر الأمين العام، أنفسهم في سباق مع الزمن لتجنب حدوث وفيات بسبب الجوع وسط شتاء وحشي. وكما قال الأمين العام نفسه، فإن درجات الحرارة المتجمدة والأصول المجمدة مزيج قاتل.

ودون المساعدة الإنسانية، يمكن أن تعود الفوضى والنزاع المتجدد إلى أفغانستان، مع نزوح اللاجئين وتصاعد التهديد الإرهابي. ونشيد بقيادة الأمين العام في حشد الدعم الدولي للشعب الأفغاني والمساعدة الحاسمة التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية غير الحكومية، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى الشعب الأفغاني.

ونأمل ونثق في استجابة المجتمع الدولي بشكل إيجابي وسخي لنداءات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية واللاجئين التي أطلقها الأمين العام لأول مرة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ واليوم أيضاً في سياق إطار الأمم المتحدة للمشاركة الموحدة خلال المرحلة الانتقالية الذي أعلن عنه.

بينما لم يكن هناك أي شك مطلقاً في أن الجزاءات الموجهة ضد بعض الأفراد والكيانات في أفغانستان لا ينبغي أن تمنع تقديم المساعدة

وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقوم بدور هام في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة. ونرحب بالتعاون الوثيق القائم بين البعثة والسلطات الجديدة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في المستقبل في تنسيق وكفالة إيصال المساعدة الإنسانية والطائرة في الوقت المناسب وعلى وجه السرعة، ودعم إنعاش الاقتصاد والنظام المالي الأفغاني، وبناء قدرات المؤسسات الأفغانية، وتيسير إحياء وتنفيذ مشاريع التعمير والربط. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي ينبغي أن تحظى بتأييد الحكومة الأفغانية المؤقتة ودعمها الكامل وأن تحترم سيادة أفغانستان.

وإذ نجتمع اليوم، هناك أسباب تدعو إلى القلق، وقد استمعنا إليها. ولكن هناك أيضا أسباب للتفاؤل. ويشجعنا أنه بعد ٤٠ عاما، لا يوجد صراع داخلي في أفغانستان. لا توجد قوات أجنبية في أفغانستان. وهناك حكومة واحدة تسيطر على البلد بأكمله. تحسن الأمن الداخلي. وتم الحد من الفساد. وهناك فرصة لتحقيق سلام مستدام في أفغانستان، يمكن أن ينهي معاناة الشعب الأفغاني ويعزز السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وبافغانستان لها مصلحة حيوية في تحقيق هذه الرؤية للسلام والاستقرار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

ونحن ندرك أيضا التأكيدات التي قدمت بأنه سيجري التحقيق في حالات الاعتقالات التعسفية وانتهاكات حقوق الإنسان. ونأمل أن ينفذوا تلك التأكيدات.

وتؤكد باكستان من جديد أهمية مكافحة الإرهاب في أفغانستان وكفالة عدم استخدام أراضي أفغانستان كمنصة أو ملاذ آمن من جانب أي جماعة أو منظمة إرهابية. ويسرنا أن رعاة الإرهاب ضد باكستان اضطروا إلى الخروج من أفغانستان. ومن المهم أن يتعامل المجتمع الدولي مع الطالبان من أجل وضع الطرائق المناسبة للعمل التعاوني ضد الإرهاب الآتي من أفغانستان. وهذه أولوية رئيسية بالنسبة لباكستان.

وترى باكستان أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل ويعزز مشاركته مع الحكومة الجديدة في أفغانستان، باستخدام جميع الأشكال المتاحة - الترويكات الموسعة، ومنهاج الدول الست المجاورة، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى، مثل تلك التي عقدتها النرويج في وقت سابق من هذا الأسبوع في أوصلو. ولن نتمكن من تحقيق نتائج متفق عليها إلا من خلال الحوار والمشاورات والإقناع المتبادل. فالإكراه ليس الطريق إلى السلام في أفغانستان. لم يحدث ذلك على مدى السنوات العشرين الماضية، ولن يكون في المستقبل.

ونؤيد اقتراح الممثل الخاص للأمين العام بوضع مسار - أسميه خارطة طريق - لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وينبغي أن يشمل ذلك توقعات المجتمع الدولي بشأن الشمولية وحقوق الإنسان والمرأة ومكافحة الإرهاب، فضلا عن التوقعات التي أعربت عنها الحكومة الأفغانية المؤقتة بشأن الدعم الاقتصادي والمالي، وإنهاء الجزاءات والاعتراف بها في نهاية المطاف.